A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.46
23 November 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد غانيف (بلغاريا)

ثم : السيد مؤمن (جزر القمر)
(نائب الرئيس)

تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة : تقريرا الامين العام [١٠] (تابع)

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61584 ٢٨٣٣ز (٩٢)

السيد أبو عودة (الأردن) سيدي الرئيس ، أرجو أن تسمحوا لي في مستهل حديثي أن أشكركم على تخصيصكم هذه الجلسة لمناقشة تقرير سيادة الأمين العام المعنون "خطة للسلام" تجاوبا مع رغبة مختلف المجموعات وتقديرا منكم لأهمية الموضوع . فتقرير الأمين العام كما يذكر صاحبه قد استقى الكثير من الأفكار والمقترحات الواردة فيه مما تلقاه من حكومات ووكالات إقليمية ومنظمات غير حكومية ومؤسسات وأفراد من بلدان عديدة ، الأمر الذي يوحي بأن ما جاء في التقرير يمثل اتجاها عالميا يحمل فرص التبلور والترسخ كي يغدو مع الوقت منهاجا دوليا عاما .

إن وفد بلادي يتفق مع الأمين العام بأن العالم بعد انتهاء الحرب الباردة يقف أمام فرصة جديدة ثمينة لإقامة العالم الذي توخاه ميثاق الأمم المتحدة ، وأن هذه الفرصة ينبغي ألا تضيع كما ضاعت الفرصة التي سبقتها بسبب الحرب الباردة التي شلت الأمم المتحدة وعملت على إضعافها ومن هذا المنطلق يسر وفد بلادي الإسهام في المناقشات الدائرة .

رغم أن مفهوم الدبلوماسية الوقائية ليس جديدا في الأمم المتحدة ، فإن الجديد هو تطوير هذا المفهوم بشكل إبداعي على الصعيدين النظري والتطبيقي . فبينما كانت تعني الدبلوماسية الوقائية حينما ظهرت في نهاية العقد الأول من تأسيس المنظمة الدولية تدخل الأمم المتحدة في مناطق الصراع بهدف ملء الفراغ والحيلولة دون تدخل إحدى القوى من المعسكرين المتنافسين سابقا ، أصبحت الآن تعني ، وفق تقرير الأمين العام ، الجهود الرامية الى منع نشوب النزاعات بين الدول ومنع تصاعد تلك النزاعات وتحولها الى صراعات مسلحة ، فضلا عن العمل على وقف انتشارها .

إن الدبلوماسية الوقائية بهذا المفهوم تعتبر أكثر جدوى وأقل كلفة من الوسائل الاخرى المتاحة للأمم المتحدة للتدخل في الصراعات بما في ذلك عمليات حفظ السلام .

إن وفد بلادي يتفق مع الأمين العام في أهمية ما يمكن اتخاذه من تدابير لبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة بما في ذلك تبادل المعلومات عن مستوى التسلح بهدف الحد من انتشار الاسلحة لا سيما أسلحة الدمار الشامل في مناطق النزاعات المحتملة . كما يؤيد الأردن ضرورة تعزيز دور الأمين العام في المبادرة لدى استشعار أية نزاعات تهدد السلام والأمن الدوليين الى إخطار مجلس الأمن تمهيدا لإرسال بعثات لتقصي الحقائق استنادا الى المادة ٩٩ من الميثاق ، حيث أن الوقت يشكل عاملا هاما في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيف التوتر ووقف تصعيد النزاعات والحد من انتشارها .

إن وفد بلادي يؤيد كذلك توفير الموارد المالية والفنية اللازمة للأمين العام ليتسنى له القيام بمهام تقصي الحقائق مستعينا بما توفره الأطراف المعنية بالصراع والدول الاخرى الاعضاء من تسهيلات ضرورية .

ويرى الأردن بأن فكرة إيجاد آلية للإنذار المبكر بهدف رصد تلك النزاعات القابلة للتحول الى صراعات مسلحة هي فكرة بناءة وضرورية اذا ما أريد للأمم المتحدة أن تتدخل في الوقت المناسب لمنع نشوب النزاعات المسلحة .

إن مسؤولية الدول الاعضاء في رأينا لا تقتصر على توفير الموارد والتسهيلات لتدخل الامم المتحدة في مناطق النزاع ، بل تمتد لتشمل المسؤولية المبينة في المادة ٣٥ من الميثاق والتي تطلب من الدول الاعضاء إبلاغ مجلس الامن باحتمال تطور النزاع في منطقة ما الى صراع يهدد السلام والامن الدوليين . ولا ريب أن إحجام الدول الاعضاء عن القيام بهذه المهمة يحد من فعالية دور الامم المتحدة . وعليه ، فإن مسؤولية الانذار المبكر هي مسؤولية مشتركة بين الامين العام ومجلس الامن والدول الاعضاء .

إن عملية صنع السلام المشار إليها في "خطة للسلام" تعني من السياق تسوية النزاعات المستقبلية على أساس التوفيق بين الاطراف المتخاصمة بالوسائل السلمية ، وإن ذلك ممكن باللجوء الى المبادئ والاليات المضمنة في الفصل السادس من الميثاق .

إننا نعتقد بصحة هذا التوجه وندعمه ، مفترضين بانه ينسحب أيضا على النزاعات الإقليمية والدولية المزمنة والقائمة لما يعنيه عدم تسويتها من تهديد للسلم والامن الدوليين ولمصداقية الامم المتحدة .

ونود التاكيد هنا على أن اللجوء ابتداء الى أحكام الفصل السادس من الميثاق وتلمس واستخدام سائر الاليات المضمنة فيه لتسوية النزاعات ليس خيارا للاطراف المتنازعة بل هو واجب . وعلى الدول الاعضاء الالتزام به تطبيقا لميثاق الامم المتحدة وتعزيزا لمصداقية منظمتنا في إشاعة السلم والامن الدوليين بالاساليب الحضارية والانسانية وبروح من العدالة والمساواة .

أما اللجوء الى التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق فهو بمثابة الملاذ الاخير الذي نضطر إليه بعد استنفاذ الوسائل السلمية الاخرى .

إننا ندرك ، كما أدرك صائغو الميثاق ، خطورة وحساسية وكلفة اللجوء الى أحكام الفصل السابع لتحقيق السلم ومن هنا يحرص وفد بلادي على التأكيد على ضرورة عدم القفز على المواد ٣٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من الفصل السادس من الميثاق والتي تمثل المنهج السليم لتسوية المنازعات سلميا . وبالتالي فإن استخدامها واستنفاذها جميعا بدقة وحسن نية ، يمثلان شرطا قانونيا وإنسانيا للانتقال الى العمل بموجب أحكام الفصل السابع .

إن استعمال القوة المنصوص عليها في المادة ٤٢ من الفصل السابع من الميثاق يجب أن يكون من خلال مجلس الامن الذي يحدد بمساعدة لجنة أركان الحرب قوة الوحدات المشتركة وخطط أعمالها العسكرية وذلك استنادا الى المادتين ٤٥ و ٤٦ من الميثاق .

إن عملية صنع السلام ينبغي ألا تكون مناطة بمجلس الامن وحده أو بأي فرع من فروع الامم المتحدة الرئيسية بشكل مستقل . ينبغي لاي عملية سلام أن تتم من خلال مسعى مشترك بين مجلس الامن والجمعية العامة التي من خلالها تتأكد ديمقراطية الامم المتحدة . إن تعزيز دور الامم المتحدة في حقل الامن والسلم الدوليين يستلزم تدعيم فروع الامم المتحدة كافة ، ولاسيما الجمعية العامة بما لها من طبيعة عالمية ودور هام بعملية صنع السلم المشار إليه في كثير من مواد الميثاق . وينبغي كذلك تشجيع اللجوء الى محكمة العدل الدولية بشان المسائل والنزاعات التي يمكن للمحكمة إن تفتي بها والموضحة في إطار المادة ٣٦ من النظام الاساسي للمحكمة وخصوصا أن المادة ٩٤ من الميثاق تنص على تعهد العضو بقبول حكم المحكمة في أية قضية يكون فيها طرفا . وإن وفد بلادي يؤيد ما أشار إليه الامين العام من اقتراحات في "خطة للسلام" لتفعيل محكمة العدل الدولية .

إن فرض العقوبات على دولة ما ، المنصوص عليه في المادة ٤١ هو بهدف تحقيق السلم ، وأمر تنفيذه مناط بالدول الاعضاء كافة ، مما يترتب عليه خلق صعوبات اقتصادية لبعضها وبخاصة تلك التي تربطها بالدولة المعنية بالعقوبات علاقات اقتصادية وتجارية وثيقة . وبالتالي فإن التزام تلك الدول بقرارات المقاطعة يصبح بمثابة العقوبة عليها اذا لم تحل تلك المشاكل استنادا الى المادة ٥٠ من الميثاق .

وبلوغا لتلك الغاية لا بد من إيجاد الآليات المناسبة لتنفيذ تلك المادة بالسرعة والكفاءة المطلوبتين تلافيا لوقوع الاضرار على الدول المتاثرة .

إن فكرة إيجاد وحدات إنفاذ السلم في الاطار الذي ورد في "خطة للسلام" تبدو منسجمة مع الدور المطلوب من الامم المتحدة في بعض الحالات التي تتجاوز فيها طبيعة الحدث الامكانيات المتوفرة لدى قوات حفظ السلام . ويود وفد بلادي أن يؤكد في هذا الصدد على ضرورة أن تعمل مثل هذه القوات في إطار المادة ٤١ من الميثاق .

لقد لعبت الامم المتحدة منذ تاسيسها دورا هاما في وضع حد للإقتتال وتخفيف حدة التازم في عدد من بؤر التوتر في العالم عن طريق استعمال قواتها لحفظ السلام . ولئن كان نشر هذه القوات في معظم الاحوال لا يمثل حلا للمشكلة ، إلا أن تواجدها قد ساهم إيجابيا في نزع فتائل الانفجار وفي خلق جو أهدأ يسمح للمساعي السلمية بالتحرك والنشاط .

ولعل أبرز دليل على نجاح عمليات حفظ السلام ، والثقة التي يمنحها العالم لقوات البيريهات الزرقاء ، هو ازدياد الطلب العالمي على خدماتها ، وبخاصة في السنوات الاخيرة ، كما أشار الى ذلك تقرير الامين العام .

إن هذا التوسع في استعمال قوات الامم المتحدة لحفظ السلام ، يشير الى أن دورها سيبقى هاما وفعالا لفترة طويلة قادمة . ومن هنا فإن الضرورة تقتضي السعي لتطوير هذا الابتكار الفريد للامم المتحدة ، بحيث ينتقل من مرحلة كونه حالات منفصلة الى مرحلة جعله جزءا من العقيدة العسكرية للقوات المسلحة في مختلف الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

وكي نصل الى هذه المرحلة ، فإن وفد بلادي يرى ضرورة الشروع بخلق النواة المناسبة لهذا التوجه مقترحين ما يلي :

أولا ، عقد ندوات تضم رؤساء أركان الدول المشتركة في مختلف عمليات الامم المتحدة لاستخلاص الدروس من هذه العمليات وتقييم جوانب نجاحاتها وجوانب المصاعب التي تواجهها والخروج من ذلك بأسس ثابتة لتحسين أداء هذه القوات ، وخلق أنماط من التدريب والاستعداد للمشاركة فيها يمكن اعتماده وتطبيقه في جميع قوات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بحيث يكون لدى هذه الدول الاستعداد والتجهيز اللازمان للمشاركة بسرعة وفعالية في هذه العمليات اذا ما دعت الحاجة لذلك .

ثانيا ، النظر في قيام قوات من الدول المشاركة في عمليات الامم المتحدة بتدريبات مشتركة بصورة دورية بحيث يسهل عليها في المستقبل التعاون وخلق روح الجماعة عندما تدعو الضرورة لذلك .

ثالثا ، أن تقوم الدول التي تملك الامكانات الفنية اللازمة ، ومنها وسائل النقل ، بتوفير جزء من هذه الامكانات بشكل جاهز على الدوام بحيث تلجأ اليها الامم المتحدة بشكل سريع وفوري توفيرا للوقت الذي يبدد عادة في البحث عن الوسائل اللوجستية اللازمة .

ولا ريب في أن جعل عمليات حفظ السلام جزءا من العقيدة العسكرية لجيوش الدول الاعضاء في الامم المتحدة أمر مفيد للغاية ليس على الصعيد العسكري فقط بل أيضا على صعيد ترسيخ وتنمية مشاعر السلام والثقة بين هذه الدول وشعوبها .

وإن بلدي الذي يعتز بمساهمته بعدد هام من أفراد قواته المسلحة وشرطته المدنية في عدد من عمليات حفظ السلام ليسره أن يعلن عن استعداده الدائم للتجاوب ، ضمن امكانياته ، مع طلبات أخرى من الامم المتحدة في هذا المجال .

يكرس الميثاق الفصل الثامن للترتيبات أو المنظمات الاقليمية . وتختلف طبيعة وولاية هذه المنظمات من منطقة الى أخرى . وإذا استثنينا التحالفات ذات الطابع العسكري الصرف ، فإن التجمعات الاقليمية عادة تقوم على التعاون في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وعلى الامن الجماعي وهذه هي المنظمات التي يمكن أن تلعب دورا في المهام التي تضمنتها "خطة للسلام" .

ومع أن هناك بعض الحالات التي نجحت فيها هذه المنظمات وخاصة في المدة الاخيرة كما يشير تقرير الامين العام فانها في الغالب وعلى مدى سنين طويلة لم تستطع أن تقدم اسهاما جديا في الحفاظ على السلام والامن في منطقتها أو في حل النزاعات القائمة . ولا حاجة بي هنا الى سرد حالات نشأت في منطقتنا وعجزت فيها المنظمات ذات الصلة عن النهوض بمسؤولياتها سواء في مجالات الدبلوماسية الوقائية أو فض النزاعات بالطرق السلمية أو حتى في عمليات حفظ السلام وبنائه . والحقيقة أن هذا ينطبق أيضا على الامم المتحدة . وإذا ما تحرينا عن أسباب ذلك فإننا نجد أن من أهمها عدم اتفاق

الاطراف سواء المتنازعة أو الاعضاء في منظمة ما على اللجوء الى منظمتهم أو قبولها كجهة يمكنها المساهمة في ايجاد حل للمشكلة .

هذه مسألة ، أما المسألة الثانية فتكمن في فهمنا لطبيعة العلاقة بين هذه المنظمات والامم المتحدة ومجلس الامن بشكل خاص . صحيح أن لمجلس الامن المسؤولية الاولية عالميا عن صون الامن والسلم الدوليين ولكن ذلك لا يمنع قيام المنظمات الاقليمية بدور فعال وريادي في هذا المجال ، بل إننا نرى ضرورة تشجيع هذه المنظمات على المبادرة الى حل النزاعات بالتنسيق مع مجلس الامن وبما يتفق مع الفصلين السادس والثامن من الميثاق . ويرى بلدي أن الجامعة العربية بصفتها منظمة اقليمية يمكن أن تقوم بدور بناء في دعم مقاصد الامم المتحدة ومبادئها الامر الذي يتطلب في رأينا تعميق وتوسيع المشاورات الدورية بين ممثلي الامانة العامة في كلتا المنظمتين .

أما المسألة الثالثة فتتعلق بدور المنظمات والحركات عبر الاقليمية ، مثل حركة دول عدم الانحياز ، داخل مجلس الامن . علينا أولا أن نقر بأن الدول الاعضاء في مجلس الامن سواء الدائمة منها أو غيرها لابد أن تعبر عن الموقف الجماعي للدول الاعضاء في الامم المتحدة وأن تبتعد وباقصى درجة ممكنة عن متابعة مصالحها أو فرض آرائها . ويعتقد الاردن بأن دول حركة عدم الانحياز مهيأة لتقوم بدور ايجابي داخل مجلس الامن ومنظومة الامم المتحدة وإن على الدول والمجموعات الاخرى وبخاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن أن تأخذ هذا الدور بتفهم أكبر . ويعتقد الاردن كذلك بضرورة اعادة النظر في تركيبة مجلس الامن ليصبح أكثر تمثيلا بما يعكس الحقائق الدولية القائمة ويعزز الثقة بالامم المتحدة وديمقراطية العمل فيها وييسر لها بالتالي النهوض بالمهام الكبرى التي يتحدث عنها التقرير .

إن المال هو عصب نجاح خطة السلام ويذكرنا تقرير الامين العام بالوضع المالي للامم المتحدة ، إذ أن المبالغ المستحقة على الدول من اشتراكاتها المقررة بلغت حتى ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ ٩٠٨,٥ مليون دولار والمبالغ المستحقة عن نفس المدة لعمليات حفظ السلام بلغت ٨١٤,٤ مليون دولار . إن هذا أمر في غاية الخطورة وخاصة فيما يتعلق بالتأثير السلبي على امكانيات تحقيق الاهداف والبرامج بصعوبة التخطيط على المدى

الطويل أو حتى لسد الاحتياجات الفورية أو التصدي لنشاطات مستعجلة مثل عمليات حفظ السلام .

لابد إذن من التصدي للأزمة المالية التي نتجت في الغالب عن عدم التزام بعض الدول ، وبخاصة تلك التي تساهم بقسط أكبر ، بدفع حصصها بالكامل وفي الوقت المحدد .

إن الأردن الذي دأب على دفع مساهماته في الوقت المحدد وبالكامل يتفق مع المقترحات التي تقدم بها الأمين العام في مجال التمويل وبخاصة تلك المتعلقة بايجاد موارد متجددة ومضمونة .

لقد أصاب الأمين العام في "خطة للسلام" حينما أكد على ضرورة التصدي بالمعنى الأوسع لأعمق أسباب الصراع التي لخصها بالقنوط الاقتصادي ، والجور الاجتماعي والقهر السياسي . ولكن الخطة التي توسعت في تحليل طرق وأساليب تدعيم السلام بمراحله المختلفة والتي شكلت مع توصيات واقتراحات الأمين العام معظم التقرير اكتفت بالاشارة الى أسباب الصراع العميقة الثلاثة التي لا يخفى ترابطها الوثيق على أحد ، والتي يمكن توحيدها في كلمة واحدة هي التنمية . ومن هنا فإن وفد بلادي يرى ضرورة الشروع في وضع خطة للتنمية ، من شأنها أن تكمل "خطة للسلام" وتجعل منها جهدا عالميا متكاملا .

وبطبيعة الحال فإن الحديث عن خطة للسلام من شأنه أن يدفعنا للاهتمام بالمستقبل . ويود وفد بلادي أن ينبه في هذا الصدد الى أن الاهتمام بالمستقبل لا يمكن أن يعني اغفال المشكلات التي عاشت معنا في الحقبة الماضية والتي مازالت تعيش . إن مشكلات الديون والفقر والمرض شأنها شأن النزاعات المزمنة ، مثل القضية الفلسطينية ونزاع الشرق الأوسط ، مازلنا نحملها على اكتافنا ونحن نتأهب للدخول في الحقبة الجديدة . إن التصدي الجاد لحلها أمر في غاية الاهمية حتى لا تستنزف قوانا كما فعلت في الماضي ، وحتى لا تنال من حماسنا واقبالنا على المساهمة في بناء العالم الذي يتوخاه ميثاق الأمم المتحدة .

وفي الختام ، إن العالم بدوله وشعوبه في حالة انتقال والأمم المتحدة ذاتها ليست استثناء من ذلك . ولهذا السبب فجميعنا نعيش في حالة من الحوار سواء على صعيد

الدولة الواحدة أو على الصعيد العالمي . إن خطة السلام التي نحن بصددها إسهام مرموق في تغذية هذا الحوار واغنائه . وعليه ، فإن وفد بلادي يؤيد الدعوة الى تشكيل مجموعة عمل داخل الجمعية العامة مفتوحة العضوية لدراسة نتائج المناقشات الدائرة ومتابعتها وصولا الى توافق في الآراء والاتجاهات ، بما يجعل من خطة السلام إطارا متينا واضحا للعمل الدولي ، وبما يكفل ولوجا آمنا في الحقبة الجديدة التي يقف العالم على عتبتها . ولعل من الضمانات الهامة لبلوغ هذه الغاية تدعيم دور الجمعية العامة وتعزيز المنهج الديمقراطي فيها ، بما يؤكد مصداقية الامم المتحدة ويمكنها من النهوض بمسؤولياتها الجسيمة ، وهي المنظمة التي تضع فيها الدول ثقتها وتعقد عليها رجاءها من أجل العيش في عالم متكافل يسوده الامن والسلام والرخاء .

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعد وفد نيجيريا أن يتكلم أمام الجمعية العامة بشأن تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) . ويشكل التقرير دون شك مساهمة كبيرة في الجهود الدولية من أجل تحقيق سلام دائم في عصر ما بعد الحرب الباردة . وفي الواقع يقطع التقرير شوطا طويلا في السعي الى تعزيز الأمم المتحدة لكي يمكنها أن تواجه بصورة فعالة التحديات والفرص الجديدة التي أصبحت واضحة منذ انتهاء الحرب الباردة .

ويركز تقرير الأمين العام على الدبلوماسية الوقائية وضع السلم وحفظ السلام . وتناول جوانب أخرى منه بناء السلم بعد انتهاء الصراع والتعاون مع الترتيبات والمنظمات الاقليمية فضلا عن تمويل الأمم المتحدة . وتضع تحليلاته وتوصياته شأن هذه القضايا منظورات جديدة في الجهود الجارية لاعادة تنشيط الأمم المتحدة . وعليه فمن الملائم التعبير عن تقديرنا للأمين العام للأفكار التي دخلت في اعداد التقرير .

إن فكرة الدبلوماسية الوقائية وممارستها ظهرتا في عصر الحرب الباردة . وكان المقصود بها أساسا الحيلولة دون اشتراك الدولتين العظميين في النزاعات الاقليمية لتجنب ازدياد وحدة هذه النزاعات . ومع نهاية التنافس بين الدولتين العظميين ، أصبح الجو مهيئا للغاية في مناخ ما بعد الحرب الباردة للتنمية الكاملة للدبلوماسية الوقائية والطرائق ذات الصلة لحفظ السلم والأمن الدوليين . ونحن ندرك أن تيار الديمقراطية الذي يجتاح مختلف أجزاء العالم ، والتزام كثير من الدول بالنهوض بحقوق الانسان لمواطنيها يسهمان في تهيئة هذه البيئة المؤاتية .

ورغم أن مجلس الأمن تقع عليه مسؤولية أساسية لحفظ السلم والأمن الدوليين ووفقا للفصل السادس من الميثاق ، ولا سيما المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ منه ، فإن الميثاق نفسه ، في المواد ١٠ الى ١٥ ، يسند أيضا الى الجمعية العامة دورا تكميليا . إن الجمعية العامة ، بالنظر الى تمثيلها الواسع ومن واقع خبرتنا كرئيس للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم ، يجب ، حسب اعتقاد وفد بلدي ، أن تكون شريكا فعالا في حفظ السلم والأمن الدوليين . فالاشتراك الفعال من جانب كلا هذين الجهازين من أجهزة الأمم المتحدة في وضع وتنفيذ الاقتراحات من أجل الدبلوماسية الوقائية . وحفظ السلم

وبناء السلام بعد انتهاء الصراع ، من شانه أن يدعم قدرة منظمتنا على تناول حالات العدوان المتصلة بالدول الكبيرة والدول الصغيرة على حد سواء .

ويرحب وفد بلدي بمبادرات الامين العام بشأن الدبلوماسية الوقائية عن طريق استخدام نظام الانذار المبكر والانتشار الوقائي واقامة مناطق منزوعة السلاح كوسائل سلمية للفصل بين الاطراف المتحاربة . ومع ذلك فإن مفاهيم الانتشار الوقائي ونظم الانذار المبكر وانشاء مناطق عسكرية هي أساسا مجرد اجراءات كبح عسكرية تتخذ قبل تسوية النزاعات . ولذلك ، نرى أن أية عملية سلام كاملة يجب أن تتضمن وسائل غير عسكرية أخرى لتحقيق السلم ، بما في ذلك استخدام السبل السياسية والدبلوماسية بصورة خاصة . وإذا ما طبقت هذه التدابير بعناية فستكون لها مزية الفعالية من حيث التكلفة بالاضافة الى كونها أكثر فعالية في منع حدوث حالات النزاع ، ويتعين علينا أيضا أن نشدد على أن بعثات تقصي الحقائق ينبغي أن تأخذ في اعتبارها تماما سيادة الدول المعنية . ويرى وفد بلدي أن الدول الاطراف في النزاعات وغيرها من المصالح ذات الصلة ينبغي أن تبذل دائما أقصى قدر من التعاون من أجل انجاح هذه المساعي الدبلوماسية والجهود الرامية الى السلام التي تبذلها الامم المتحدة .

لقد درس الوفد النيجيري دراسة جادة مسألة الانتشار الوقائي للقوات في مناطق النزاع . ونحن نرى أنه من الهام ضمان أن تؤخذ في الحسبان في عمليات الانتشار المذكورة الحساسيات والظروف السياسية المحلية . ويجب أن تتجنب الامم المتحدة إتخاذ أي اجراء قد يسبب تصاعد النزاعات ويضر بادارة المساعدة الانسانية للضحايا .

ونحن نرحب بتأكيد الامين العام بأن حالات الانتشار هذه لن يكون فيها :

"خرق لسيادة تلك الدولة أو تناقض مع الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق التي تشير الى المسائل التي تكون أصلا من صميم الشؤون الداخلية للدول" . (A/47/277 ، الفقرة ٣٠)

ونحن نرى أن هناك حاجة الى ضمان إيلاء العناية الواجبة لعدم المساس بحياد الامم المتحدة .

لقد أعطى الميثاق دورا للترتيبات الاقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين . فالمواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ تنص بجلاء على ما هو متوقع من التنظيمات الاقليمية ، وفي عام ١٩٨٢ ، قامت منظمة الوحدة الافريقية ببعثة لحفظ السلم في تشاد . وفي غرب افريقيا تقوم المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا منذ عام ١٩٩٠ ، بجهود مستمرة لتحقيق السلم في ليبريا ، وفي الوقت الحاضر ، يبذل مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا جهودا لاحلال السلام في يوغسلافيا . وتتفق جميع هذه الانشطة مع الترتيبات الاقليمية الواردة في الميثاق وجرى التركيز عليها في "خطة للسلام" ، ونحن نرحب لها .

ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن الموارد غير الكافية تمنع بعض المنظمات الاقليمية من الوفاء الفعال بالدور المناط بها بموجب الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة . وعلى ذلك ، يتعين على الامم المتحدة مساعدة هذه المنظمات الاقليمية عن طريق توفير الموارد والدعم التنظيمي ، بحيث تمكنها من أن تصبح شريكا فعالا للامم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين . وإن وجود دور وثيق للمنظمات الاقليمية في حفظ السلم والامن الدوليين من شأنه أن يخفف المطالب المتزايدة على الامم المتحدة ، وأن يعزز كذلك الانتشار السريع للقوات في مناطق الصراع .

إن نطاق حفظ السلم اتسع نتيجة التطورات الجديدة في العالم ، فقد تطور حفظ السلم من وزع قوات الامم المتحدة للفصل في حالات الصراع بموافقة الاطراف المتناحرة ، وأصبح يشمل أنشطة أخرى مثل رصد الانتخابات وتقديم المساعدة الانسانية واقامة المؤسسات السياسية . ومن ثم فإن الامم المتحدة اليوم تضطلع بمسؤولية أكبر مما سبق لها الاضطلاع به في أي وقت مضى . وتشير الدلائل الى أنها ستواصل القيام بذلك في النظام العالمي الجديد الآخذ في الظهور .

وبالمثل أصبحت تكاليف وأعباء حفظ السلم هائلة وستستمر في الازدياد . وتبلغ التقديرات الموضوعة لعمليات حفظ السلم في السنة المقبلة ٣ بلايين دولار . ومنذ انشاء الامم المتحدة ، واجهت عملياتها لحفظ السلم مصاعب مالية ، يرجع جزء منها الى الصراعات العقائدية والولايات المتنازع عليها بشأن بعض عمليات حفظ السلم . وفي عصر ما بعد الحرب الباردة الراهن ، ننتظر من الدول الاعضاء أن تسعى بجد لايجاد حل لهذه

المشكلة المالية المستديمة . ومن شأن ذلك أن يوزع بصورة متساوية عبء عمليات حفظ السلم ، إذ أن لبعض البلدان قوات في الميدان فضلا عن أنها تقدم المساهمات ، إن نيجيريا ليست فحسب من البلدان التي تساهم بقوات ، بل لقد سعت بلدنا جاهدة للوفاء بالتزاماتها المالية الخاصة بعمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة . لذلك فإننا نؤيد بقوة توصية الأمين العام بانشاء صندوق احتياطي متجدد لحفظ السلم . ونناشد كذلك جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية بغية ضمان نجاح عمليات حفظ السلم الجارية والمقبلة التي تقوم بها الأمم المتحدة .

ويساور وفد نيجيريا القلق بشأن الهجمات المتزايدة على موظفي حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة ، ولذلك يتعين بذل الجهود من أجل حماية هؤلاء الموظفين . ويجب أن يترتب على أي هجوم غير مسوغ على موظفي حفظ السلم جزاءات دولية ملائمة .

إن انعدام الحرب ليس مرادفا لوجود السلم . ووفقا لذلك ، فبينما أولي الاهتمام عن حق لوقف العدوان والنزاعات ، تستحق تهديدات أخرى للسلم والأمن الدوليين الاهتمام البالغ إذا كان لنا أن نبني هياكل سلام حقيقي ودائم ، ولذلك ينبغي على المجتمع الدولي بأسره أن يواجه بشكل عاجل مشاكل الفقر ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومشاكل تدهور البيئة ، وهي مشاكل تتهدد بلداننا كثيرة ولا سيما بلدان الجنوب .

وفي الختام ، يؤيد وفدي بشدة الرأي القائل بأن الأسباب الجذرية للحروب والمصادر الدفينة للتوتر الدولي هي البأس الاقتصادي والظلم الاجتماعي والقمع السياسي . وعلى هذا ، فإن خطة السلام الحقة يجب ان تعكس اهتماما بالتهديدات غير العسكرية للسلم والأمن الدوليين بقدر يماثل الاهتمام الذي تبديه للتهديدات العسكرية . وأخيرا ، فإن السلام الذي لا يقوم على احترام كرامة البشرية ، ولا يقوم على احترام حقوق الانسان ، ولا يستند على القانون الدولي والانصاف في العلاقات بين الدول ، لن يكتب له الدوام .

السيد باشوفسكي (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أستهل بياني بالاعراب عن ارتياحي لأن دور الامم المتحدة الجديد في فترة ما بعد الحرب الباردة قد أصبح موضوع مناقشة مستفيضة ومفيدة للغاية منذ بداية هذه الدورة للجمعية العامة . إننا ندخل في حقبة ، ولكي نصبح قادرين على الاستجابة بنجاح للحالة الجديدة ، فلا مفر من أن تكيف المنظمة أنشطتها مع البيئة الدولية المتغيرة . ومن الاهمية البالغة أيضا تعزيز وتوسيع مجال التعاون والتنسيق بين الامم المتحدة والمنظمات الدولية والترتيبات الاقليمية الاخرى . ويمكن تسوية المشكلات الامنية لعالمنا المتكافل بأقصى قدر من الفعالية بتجميع قدرات هذه الهياكل لإنشاء نظام متشابك يدعم بعضه بعضا على نحو متبادل . والامم المتحدة بوصفها الهيئة العالمية التي تتحمل مسؤوليات ضخمة مدعوة الى أن تلعب دورا قياديا في شبكة المنظمات العالمية والاقليمية .

وقد أتيحت لي الفرصة ، في بياني في المناقشة العامة ، أن أعرب عن تأييدنا لفحوى تقرير الامين العام "خطة للسلام" وللاقتراحات الاساسية الواردة فيه . فالتقرير عبارة عن مجموعة شاملة من الافكار والتوصيات المحددة التي تستهدف توطيد دعائم المنظمة . وهو يستجيب للحاجة الماسة الى التركيز الاكبر عن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم في ضوء المشكلات الملحة التي نواجهها اليوم . وستواصل بلغاريا المشاركة بنشاط في مناقشة هذه المسائل . ومن ثم لن أحاول في بياني اليوم تغطية جميع المسائل التي تهم هذا الوفد ، بل سأركز على تناول بضعة موضوعات .

وقد أكدت من قبل على أهمية ارسال بعثات وقائية لفترات طويلة الى المناطق المتاخمة للصراع أو التوتر كوسيلة فعّالة لتعزيز الثقة والاستقرار . وقد فعلت ذلك في خلفية التجربة الايجابية ، تجربة تنفيذ تدبير مماثل في بلدي . وهذا المثال دليل واضح على سلامة الافكار المتضمنة في الاقتراحات الخاصة بالدبلوماسية الوقائية والواردة في تقرير "خطة للسلام" . وفي رأينا أن هذا الوزع لا ينبغي النظر اليه بوصفه مقتصرا على الوجود العسكري أو على شكل محدد مسبقا للعمليات . وتنطوي كل حالة على ظروف مختلفة تبرر اتخاذ أشكال مختلفة من الوزع الوقائي . وينبغي اختيار

شكل وحجم وتكوين ومدة الوزع الوقائي وطرائقه الاخرى بحيث تتناسب مع طبيعة الحالة المعنية على أساس المشاورات . ويمكن أن تتكون البعثات من المدنيين أو الشرطة أو الافراد العسكريين أو خليط من هذه الفئات .

وفيما يتعلق بالتعاون بين الامم المتحدة والترتيبات الاقليمية ، يتيح مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا امكانية هامة . وقد إتخذ اجتماع قمة هلسنكي المنعقد في تموز/يوليه هذا العام قرارات هامة جدا ، توفر قدرة من مشاركة المؤتمر على نحو مفيد وفعّال في منع الصراع وادارة الازمات . إن استعداد الدول المشاركة لان تعزو الى المؤتمر دورا أكبر في السعي لتحقيق أهداف ميثاق الامم المتحدة قد ظهر عن طريق الاعتراف بمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بوصفه ترتيبا اقليميا على أساس الفصل الثامن من الميثاق . وقد اختبرت بعض هذه القدرات الجديدة بالفعل في مجال التطبيق . ونحن ندعو الى مواصلة هذه العملية . ويتيح اجتماع مجلس الوزراء في استوكهلم في كانون الاول/ديسمبر من هذا العام ، بوصفه الهيئة المركزية لاتخاذ القرارات والادارة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، فرصة قيمة لمتابعة مناقشتنا الحالية على المستوى الاقليمي .

ويتمثل العامل الجوهري في فعّالية الاجراءات الالزامية المنصوص عليها في المادة الحادية والاربعين من الميثاق في التقيد الدقيق بهذه الاجراءات . وقد بينت الخبرة التي اكتسبتها الامم المتحدة مؤخرا تبيانا واضحا أنه يتعين اعتبار فرض الجزاءات عملية شاملة لبلوغ الاثر المرجو . ويجب أن تدرس جميع الجوانب بعناية وأن تقيم مقدما ، ربما في إطار ميزانية متكاملة للتشغيل توفر تغطية لجميع النفقات الضرورية . ويجوز أن تشمل هذه الميزانية وزع بعثات المساعدة في حالات الجزاءات بناء على دعوة الحكومات . وينبغي وضع مجموعة من التدابير أيضا ، التي تشرك المؤسسات المالية وغيرها من عناصر منظومة الامم المتحدة ، لمساعدة الدول الاعضاء في تخفيف الاعباء الاقتصادية الناجمة عن التقيد بالجزاءات .

ونحن نشارك في دواعي القلق إزاء ما تعانيه المنظمة من صعوبات مالية راهنة وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بقدرتها على حفظ السلام . ولذلك نشيد باقتراح الامين

العام بإنشاء صندوق احتياطي متجدد لحفظ السلام للقيام بالنفقات الاولية لعمليات الامم المتحدة الى أن ترد الاشتراكات المقررة .

ومن شأن وضع ترتيب يقضي بتخصيص نسبة مئوية ثابتة من الميزانيات الدفاعية للدول الاعضاء لتمويل أنشطة الامم المتحدة لحفظ السلام أن يشكل حلا سليما ومعقولا . ويستند هذا الترتيب الى أساس منطقي قوي لأن عمليات الامم المتحدة لحفظ السلم تسهم بلا ريب على نحو هام في الجهود الوطنية الرامية لتحقيق الامن والاستقرار .

وتكتسب الصلة بين السلم والامن والاستقرار على الصعيد الدولي من ناحية واحترام حقوق الانسان والنهوض بها من ناحية أخرى أهمية متزايدة . وبصفتي ممثلا لبلد خرج لتوه من الماضي الشمولي ، أدرك أن سعينا لإقامة عالم أفضل يقتضي بناء هذا العالم على أساس قيم مشتركة في هذا المجال . ولن تحقق البشرية النجاح في العيش معا في وئام إذا لم تتمكن من تامين الامتثال للمعايير الدولية الاساسية في ميدان حقوق الانسان والحريات الاساسية . ويجب أن يكون هذا الامتثال اختبارا لكل بلد ومعيارا يسير عليه . وينبغي أن تتحمل الدول مسؤوليات قانونية واضحة بالنسبة لامتثالها للمعايير المقبولة بوجه عام في ميدان القانون الانساني وحقوق الانسان . ويجب تعزيز الاليات والصكوك المتاحة للمجتمع الدولي لضمان تنفيذ الالتزامات القائمة .

وقد تؤدي الانتهاكات الصارخة للقانون الانساني الدولي الى تهديد الاستقرار الدولي . ولهذا إن المجتمع الدولي في حاجة ماسة الى إنشاء آلية قضائية لمحاكمة الذين يرتكبون هذه الانتهاكات . وينبغي أن ينظر بجدية وعلى وجه السرعة في إنشاء محكمة جنائية دولية . ونرحب أيضا بقرار مجلس الامن ٧٨٠ (١٩٩٢) ، الذي يطلب إنشاء لجنة من الخبراء تقوم بدراسة وتحليل المعلومات الخاصة بانتهاكات القانون الانساني الدولي في أراضي يوغوسلافيا السابقة كخطوة هامة أخرى في هذا الاتجاه .

إلا أن الجرائم ضد البشرية وانتهاكات الالتزامات الدولية في ميدان حقوق الانسان لا يجوز أن يكتفي بالمعاقبة عليها ؛ ينبغي أن نركز جهودنا المتضافرة أيضا

حول منع ارتكاب هذه الاعمال . ومن ثم توجد حاجة متزايدة الى تعزيز قدرة الامم المتحدة في ميدان الإنذار المبكر والإجراءات الوقائية ، وكذلك في مجال التخفيف من الالام بعد الازمات في الحالات التي كانت متفجرة .

يقدم تقرير الأمين العام مجموعة كاملة من الامكانيات للإجراءات الوقائية وصنع السلم . وفي هذا الصدد ، نود أن نؤكد بصفة خاصة الحاجة الى الاستفادة الكاملة من الوسائل والطرق التي نص عليها الميثاق لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . ونحن على اقتناع بأن الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة الرئيسية ينبغي لها أن تتوخى اللجوء على نطاق أوسع الى محكمة العدل الدولية . ونحن نحث كل الدول الأعضاء على قبول الولاية العامة للمحكمة بموجب المادة ٣٦ من نظامها الاساسي . وتؤكد بلغاريا مرة أخرى تأييدها لتوصية الأمين العام بأن يؤذن له ، وفقا للفقرة ٣ من المادة ٩٦ من الميثاق ، بأن يسعى الى الحصول على فتاوى المحكمة .

وينبغي لنا أن ندرك الحاجة الى أن نضع ليس فقط قائمة بالصكوك الممكنة ، ولكن أيضا نظاما شاملا لأدوات الدبلوماسية الوقائية . وينبغي أن يتطرق هذا النظام الى مختلف الخصائص التي تتميز بها الصراعات المحتملة ، وأن يوفر آليات للجهود الدولية الفعّالة . وينبغي أن يشتمل هذا النظام على قدرات للإنذار المبكر ، وعلى تدابير لبناء الثقة والأمن ، حوافز أكبر تشجع اللجوء الى التسوية السلمية للنزاعات ، وعلى القدرة اللازمة للعمل المتظافر لاحتواء الصراعات التي لم يتسن تلافيها والتحكم فيها ، وكذلك من أجل بناء السلم بعد انتهاء الأزمة .

السيدة مايبير (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة منطقة البحر الكاريبي - انتيغوا وبربودا ، وبربادوس ، وبليز ، وترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، وجزر البهاما ، ودومينيكا ، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، وسانت كيتس ونيفيس ، وسانت لوسيا ، وغرينادا ، وغيانا - أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام لتقريريه المعروضين أمام الجمعية العامة اليوم ، وهما تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/47/1) و : "خطة للسلام : الدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، وحفظ السلام" (A/47/277) .

إن هذين التقريرين الشاملين والشاحذين للفكر يعرضان في وقت تطرح فيه التغيرات العميقة التي تحدث في المناخ السياسي الدولي تحديات جديدة ومعقدة . هذه

التغيرات تهيىء أيضا فرصا جديدة للتعاون العالمي الفعال والذي تضطلع فيه الامم المتحدة بدور مركزي .

وأعرب الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة عن أمنيته بأن :

"تنجز عملية التجديد الاساسية للامم المتحدة مع بلوغها نصف القرن الاول من وجودهما" .(A/47/1 ، الفقرة ٧) .

إن تقرير خطة للسلام ، والذي سنركز عليه عظيم انتباهنا ، يشتمل على كثير من العناصر الجوهرية لهذا التجديد . فهو من حيث الجوهر إستجابة شاملة للمطالب الملحة والمتزايدة من كل المناطق من أجل تحقيق السلم والامن والتنمية . وتزخر تلك الاستجابة بمعلومات عن تعريف موسع للامن ، تعريف يبرز مصادر الصراع والحرب المعقدة . وكما يذكر التقرير أن هذه المصادر سائدة ومتأصلة في كل مكان .

ويسر الدول الاعضاء في مجموعة منطقة البحر الكاريبي أن تلاحظ أن الامين العام قد سلم في تقريره بالتعريف الاوسع للامن الدولي ، الذي لا يسلم فحسب بالمسائل السياسية العسكرية ، ولكن أيضا بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل في احيان كثيرة مصادر الصراع السياسي . ويقر الامين العام بأن الدبلوماسية الوقائية ينبغي أن تتضمن معلومات عن الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية علاوة على التطورات السياسية ، التي تؤدي الى حدوث توترات خطيرة . ومن ثم نؤيد بقوة بيانه بأن مسؤوليات المنظمة والتزاماتها في المجال السياسي والامني ينبغي ألا تضطلع بها المنظمة على حساب مسؤولياتها في مجال التنمية ، وبأنه ينبغي الا تقل أي منها عن الاخرى في الاهمية . ومن الضروري متابعتها بأسلوب متكامل داعم على نحو متبادل ، باستخدام موارد مجلس الامن والجمعية العامة كليهما .

إن تقرير الامين العام ، "خطة للسلام" ، يعزز أيضا الاهمية التي يتسم بها تعاون الامم المتحدة مع المنظمات الاقليمية التي تتمتع بأهلية خاصة جدا للقيام بدور استراتيجي في عمليات الدبلوماسية الوقائية علاوة على صنع السلم وبناء السلام .

وفي منطقتي ، تمثل هايتي حالة من الحالات التقليدية للامم المتحدة التي يمكن

أن تضع فيها المبادئ والخطوط التوجيهية الواردة في تقرير الأمين العام موضع التنفيذ ، وأعني تطبيق المؤشرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحديد الاسباب الجذرية لتلك الحالة المأساوية حقا . وتتطلب هذه الحالة أيضا أن تعزز ، من خلال اتخاذ تدابير سليمة ، قدرة المنظمة الاقليمية ، وأعني في هذه الحالة منظمة الدول الأمريكية التي تستحوذ هذه المشكلة عليها . إن المشاركة النشطة من جانب الأمم المتحدة في إيجاد حل لهذه المأساة الانسانية المتفاقمة التي تهدد أمن المنطقة يمكن أن تسهم على نحو ملحوظ في عملية المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار الوطني التي نحتاج اليها بالحاح شديد .

إن الدول الاعضاء في مجموعة منطقة الكاريبي تؤيد بقوة الفرضية القائلة بأن احترام القانون الدولي ينبغي أن يكون الأساس الصلب لكل الانشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في عملية السعي من أجل السلم والأمن . وفي هذا السياق ، وخاصة خلال عقد القانون الدولي هذا ، نرى أنه ينبغي إيلاء اعتبار جدي لتوصيات الأمين العام بشأن الدور الذي تلعبه محكمة العدل الدولية ، بشأن قبول الدول الاعضاء للولاية الجبرية للمحكمة . ونحن نؤيد أيضا من حيث المبدأ الاقتراح بأن يؤذن للأمين العام أن يطلب الفتوى من المحكمة العالمية فيما يخص المسائل التي هي قيد نظره . إن الاختصاص الاستنسابي الوارد هنا ضمنا ، يتسق مع المسؤولية الموكلة الى الأمين العام في المادة ٩٩ من الميثاق ويكملها على نحو واضح ، التي تطلب اليه أن يسترعي انتباه مجلس الأمن الى أي مسألة قد تهدد ، وفقا لوجهة نظره ، صون السلم والأمن الدوليين .

ويشير التقرير الآثار الرئيسية المترتبة على التنفيذ الفعّال لخطة للسلام في الميزانية . إن مسألة موارد الأمم المتحدة اللازمة لتلبية الحاجات المتنامية لحفظ السلم وبناء السلام مشكلة أساسية . ويتطلب حل هذه المشكلة إجراء دراسة على أعلى درجة من الجدية من جانب الأمم المتحدة . ويقترح الأمين العام أن تتجه الدول الاعضاء الى ميزانيات الدفاع الوطني الخاصة بها لتمويل هذه البرامج . وذلك في رأينا يوضح

الحاجة الى أن تقوم الامم المتحدة في نفس الوقت بتنشيط ولايتها الخاصة بنزع السلاح الى أقصى درجة ممكنة .

لقد تجاوز العالم الحرب الباردة ، ولكن لم يحقق بعد عائد السلم ، ويمكن أن يوفر الى حد بعيد المصادر اللازمة لتمويل نظام عالمي جديد منصف وسلمي كما يتوخاه الامين العام بنفاذ بصيرة . ويتطلب نظام كهذا ، كأمر حتمي تماما ، بيئة اقتصادية عالمية عادلة كأساس يقوم عليه السلم والامن الدوليان . ومن ثم ، نشارك الرأي الذي عبر عنه وزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند أثناء المناقشة العامة التي اختتمت مؤخرا ، في أن خطة للتنمية ، كما سماها الامين العام ، لها نفس أهمية خطة للسلام . ونحن نرى أيضا أن من الضروري أن تكمل إحداهما الاخرى .

من الواضح أن إقامة هذا النظام العالمي تتطلب مشاركة جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وفي هذا السياق يكتسي دور الامم المتحدة أهمية بالغة فهو يقوم على المبادئ الاساسية للميثاق التي تؤكد المساواة في السيادة بين جميع الدول التي تعمل من خلال عمليات ديمقراطية واضحة . إن سلطتها فيما يتصل بجميع المسائل المدرجة على جدول أعمال الامم المتحدة ليست موضع شك ، ولذلك نرحب بتأكيد الامين العام المتكرر في تقاريره على المسؤوليات الاساسية للجمعية العامة .

وبالتالي ، تؤيد منطقتنا في هذا السياق الاقتراح الذي تقدمت به الدول الاعضاء الاخرى بأن يقوم فريق عامل مفتوح العضوية وتابع للجمعية العامة بتحليل وتفصيل التقرير البالغ الاهمية المعنون "خطة للسلام" والمعروض علينا في هذه الدورة .

السيد خربي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي ، أود أن أعرب لك مرة أخرى عن سرورنا العظيم بتوليكم رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة . أود أيضا أن اهنئ الامين العام لمنظمتنا ، السيد بطرس بطرس غالي ، على ما اتسم به تقريره عن أعمال المنظمة من جودة وسعة ادراك وعلى "خطة للسلام" التي قدمها .

من المؤكد أنهما اسهامان هامان ويدعوان من حيث النطاق والهدف إلى التفكير والمناقشة والحوار واتخاذ إجراء مشترك يقوم على قاعدة عريضة ، بغية تعزيز منظمتنا وجعلها أداة أكثر فعالية لخدمة مبادئ الميثاق ومقاصده . إن لهذا العمل المبدع والخلاق ، إذ يأتي في سياق التغيرات البعيدة الاثر في العلاقات الدولية ، وإذ يشير إلى الرغبة في أن تتكيف الامم المتحدة مع المتطلبات والتحديات الجديدة لهذا العصر ، أهمية حقيقية للمجتمع الدولي الذي يسعى إلى التوصل إلى نظام جديد أكثر عدلا وانصافا .

لقد حدد ممثل اندونيسيا ، التي تتولى حاليا رئاسة حركة بلدان عدم الانحياز ، المبادئ التوجيهية والمراجع التي ستسترشد بها بلدان عدم الانحياز ونحن نوافق على التحليل الذي قام به ونؤيد تمام التأييد اقتراحاته التي جاءت نتيجة للدراسة المتعمقة التي اضطلعت بها بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق ب "خطة للسلام" منذ نشرها .

لقد اكد وزير الشؤون الخارجية للجزائر السيد الاخضر الابراهيمي في البيان الذي ادلى به في المناقشة العامة بتاريخ ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ على

"...أن تكون الدورة الحالية للجمعية العامة انطلاقة جديدة للمنظمة ، تدفعها بحزم على طريق ديمقراطية حقيقية وقدرات أوفر من أجل بناء السلام والتعاون والتنمية" (A/47/PV.14 ، ص ٧)

إن نظر الجمعية العامة اليوم في "خطة للسلام" يمنحنا فرصة جديدة لان نفكر معا في الخطوات التي ينبغي أن نتخذها والوسائل التي ينبغي أن نستخدمها لتحقيق هذه الاهداف التي ستحدد مستقبل العلاقات الدولية ، والتي من الطبيعي أن ترشد عملنا الجماعي في جميع الظروف . وهذا يعني أن تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية ينبغي أن يجري بداية داخل منظمتنا ويجب أن يشكل إحدى الاولويات التي نسترشد بها عند إتخاذ أى إجراء عالمي يرتكز على قاعدة عريضة ويهدف إلى إعادة التاكيد على مبادئ الميثاق ومقاصده وإلى تعزيز قدرات الامم المتحدة في جميع المجالات .

وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يتجلى الاحترام الدقيق للامتيازات الممنوحة للهيئات الرئيسية للامم المتحدة في التوازن العادل الذي يؤكد على أهمية دور الجمعية العامة . ومن ثم فإننا نلاحظ بارتياح ان الامين العام في تقريره السنوي يذكر أن حجر الاساس في كل الاعمال هو التطبيق الكامل لمبادئ الديمقراطية داخل الامم وداخل المنظمة ذاتها .

ومن الواضح أن هذا الالتزام يتسق مع شواغلنا باعتبارنا بلدانا نامية غير منحازة فيما يتعلق باحترام المبادئ الاساسية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات الدولية وانشطة الامم المتحدة وهي المساواة في السيادة بين الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة ، والتسوية السلمية للمنازعات والسلامة الاقليمية للدول ، وحق الشعوب في تقرير المصير ، والحق في التنمية ، وتعزيز التعاون الدولي .

وبالمثل نعتقد أن التوصيات الواردة في "خطة للسلام" تستحق الدراسة الجادة المتعمقة من قبل الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية ، وكذلك من قبل جميع الهيئات والمؤسسات الاخرى التابعة للأمم المتحدة . إن الاقتراح بأن تنشئ الجمعية العامة فريق عمل مفتوح العضوية يستحق تأييدنا جميعا لأنه يوضح دور الجمعية العامة باعتبارها الهيئة الديمقراطية والممثلة العليا لصيانة السلم والأمن الدوليين .

ستسهم الجزائر في عمل الفريق متعاونة تعاونا تاما في محاولة تحقيق نتائج ايجابية لمنفعة السلم والتعاون والتنمية المشتركة والازدهار للجميع .

نود أن نؤكد أولا في هذه المرحلة على أن الامن والتنمية صنوان لا ينفصل أحدهما عن الاخر مما يتضمن أن الحق في التنمية عنصر أساسي لاى نهج متسق للدبلوماسية الوقائية . وعليه ، ينبغي لنا أن نتذكر أن السلم والامن يعتمدان على الظروف الاقتصادية الاجتماعية بقدر ما يعتمدان على العوامل العسكرية .

ومن المهم أيضا أن تدمج دمجا تاما في الدبلوماسية الوقائية أعمال في مجال نزع السلاح ، لا سيما نزع السلاح النووي ، لانه من الواضح أن حالات الاختلال الكمي والنوعي تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

أخيرا ، تجدر الاشارة انه قد يصعب عمليا التمييز دون لبس بين الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلم وبنائه ، لان التدابير المنطبقة والادوات المستعملة في كل حالة تتداخل تداخلا كبيرا . وفي جميع هذه الحالات ، ينبغي لنا في المحصلة النهائية أن نبدأ العمل بمختلف الاليات المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق ، سواء لمنع نشوب صراع ما أو لحله بالوسائل السلمية أو لتجنب تكراره .

ويترتب على ذلك منطقيا انه ليس من شأن تدابير الانقاذ أو القوة ان تستعمل إلا بعد استنفاد جميع الوسائل المتاحة للامم المتحدة وللمنظمات الاقليمية وللدول الاعضاء لتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، بما في ذلك تنفيذ الاحكام ذات الصلة من الفصل السادس من الميثاق .

في هذا السياق ، للمنظمات والاتفاقات الاقليمية دور هام في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الامين العام (A/47/277) . وينبغي لها أن تنال دعم الامم المتحدة الثابت في تخطيط وتنفيذ الدبلوماسية الوقائية أو عمليات حفظ السلام وصنع السلم وبنائه . إن هذا الدعم ، الذي سيشكل جزءا من إشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية ، ينبغي أن يعبر عنه سياسيا ودبلوماسيا ، وماديا أيضا ، لان الافتقار إلى الموارد يضر أحيانا كثيرة بقدرتها على تسوية الصراعات الاقليمية .

فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام والاقتراحات الرامية إلى توسيع نطاقها ، نعتقد أنه يتعين علينا أن نحدد مبادئ عامة وطرقا ووسائل لتطبيقها لنتجنب خطر الاعتماد على هذه العمليات في هذا المجال إلى ما لا نهاية ، بوصفها بديلا للتسوية السياسية . إن هذا لا يعني بالطبع أنه ينبغي لنا وضع إطار غير مرن أو ثابت يضر بالمرونة أو الطابع الخاص لكل عملية ؛ على النقيض من ذلك ، ينبغي لنا أن نساعد على تحقيق الأهداف التي تنشأ من أجلها ، وعلى مساعدة قيامها بولايتها بسلامة . وينبغي لنا أن نساعد جميع الهيئات والأطراف المعنية ، الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام والأطراف المعنية مباشرة ، للقيام بمهامها .

ينبغي إن تظل مسؤولية تمويل عمليات حفظ السلام مسؤولية جماعية للدول الأعضاء . إلا أن المسؤولية الخاصة للدول الدائمة العضوية في مجلس الامن يجب بحكم الواقع أن تضع عليها التزامات مالية مماثلة ، وينبغي تنقيح الأسلوب الحالي لتقاسم تكاليف عمليات حفظ السلام ليأخذ في الحسبان القدرة المحدودة للعديد من البلدان النامية على الدفع ، على وجه الخصوص في وقت يزداد فيه عدد هذه العمليات .

يبين النقاش الحالي تصميم الدول الأعضاء الواضح على بدء عملية دينامية لتعزيز الأمم المتحدة . وإذا نفذت على نحو منهجي وصارم ومتسق وتدريجي ، مع الاحتفاظ بتوازن الأمم المتحدة ، وهي مؤسسة قائمة على تساوي السيادة والعالمية ، فإن العملية قد تؤدي إلى تجديد حقيقي وإحياء لمنظمتنا.

السيد اتشاريا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن تقرير الامين العام "خطة للسلام" اسهام رئيسي في المناقشة الخاصة بدور الامم المتحدة في مواجهة تحديات عالم ما بعد الحرب الباردة . لقد تابع وفد بلادي باهتمام بالغ الملاحظات المدروسة التي اثارتها هذه الوثيقة الهامة في كل من المناقشة العامة وهذه المناقشة الخاصة بالبند ١٠ من جدول أعمالنا . وبينما يرحب وفد بلادي بهذه المناقشة الجادة ، يرى أن الجمعية العامة تحسن صنعا بأن تضع نصب عينيها التحذير الحكيم من قبل الامين العام من أن السعي الى ايجاد هياكل وآليات افضل لن تكون له اهمية تذكر الا إذا لازمت هذه الروح الجماعية الجديدة السائدة بين الاعضاء الارادة اللازمة لاتخاذ القرارات الصعبة التي يتطلبها هذا الوقت بما فيه من فرص سانحة .

إن وفد بلادي يؤيد تاييدا قويا الرأي القائل بأن الفقر المدقع ، بما يصحبه من تهديد القلاقل الاجتماعية المستمر أبدا ، يشكل تحديا أساسيا غير عسكري للامن والاستقرار . ونعتقد أن التعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي يستحق الحس بالمسؤولية والالحاحية كما تستحقه الالتزامات بالقضايا السياسية والعسكرية . وإن الاخفاق على هذه الجبهة سيبقي المنظمة الى الابد أسيرة الاستجابة للازمات بصورة منفردة .

ويعتبر وفد بلادي المناقشة الخاصة ب "خطة للسلام" بداية لعملية . فالطائفة العريضة من قضيتي المبدأ والسياسة الحيويتين التي اثارها التقرير بحاجة الى أن تدرس في أجهزة الامم المتحدة المختصة . ومراعاة لذلك نؤيد المقترح بانشاء فريق عامل مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة . لذا ، سأقصر كلامي على بضع مسائل .

إن توافق الاراء على مقترحات الامين العام الخاصة بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم في مرحلة مبكرة يمكن ادراكه فعلا لكن فعالية هذه التوصيات ترتهن - في نهاية المطاف - بالاستعداد الاكبر لدى الدول الاعضاء للجوء الى الآليات الواردة في الفصل السادس من الميثاق . فالسماح للامين العام بالحرية الكاملة في التصرف وفقا للميثاق ، بما في ذلك حكم المادة ٩٩ ، سيعزز قدرة الامم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية . كما أن القدرة المعززة على التجميع والتحليل المستمرين للمعلومات

الموثوق بها لا غنى عنها إذا ما كان للامين العام أن يضطلع بهذه الوظائف . والى جانب الحصول على المعلومات من الدول الاعضاء ، يجب أن يمكنه الامين العام من الاستفادة الكاملة من منظومة الامم المتحدة في ارجاء العالم . ويعتقد وفد بلادي أن السماح للامين العام بأن يلجأ الى محكمة العدل الدولية طلبا للفتاوى بموجب المادة ٩٦ من شأنه أن يعزز تعزيزا كبيرا قدرته على القيام بالدبلوماسية الوقائية الهادئة . ثمة عنصر هام لتوصيات الامين العام هو النشر الوقائي للقوات . ويشعر وفد بلادي بأن هذه الالية يمكن أن تكون ذات قيمة هائلة في تفادي المجابهة . ونحن نوافق أيضا على المقترح باقامة مناطق منزوعة السلاح .

إن المأساة الانسانية المستفحلة في أجزاء شتى من العالم ، حيث يذبح الالاف من المواطنين الابرياء ويتعرضون لوحشية تجل عن الوصف ، تستدعي اتخاذ تدابير دولية قوية وعاجلة لرفع لواء قدسية الحياة ومعايير القانون الدولي . وتوفر توصيات الامين العام بشأن اجراءات الانفاذ ، في اطار الميثاق ، نقاط انطلاق متماسكة لالية دائمة تتجاوز نهج الازمة ازمة . ومن قبيل التعليق المحزن حقا على الحضارة الانسانية أن يظل استخدام القوة الاداة النهائية في حوزة الامم المتحدة . إن المضامين السياسية وغيرها من المضامين الهامة لتوصيات الامين العام بموجب المادة ٤٣ جديرة بالتمحيص المتأني للغاية . وفي الوقت الذي تجرى فيه هذه الدراسة في أجهزة الامم المتحدة المختصة ، يحث وفد بلادي بقوة على ألا نسمح للتركيز على الانفاذ بأن يطغي على الهدف الرئيسي للامم المتحدة - أي النهوض بالتسوية السلمية للنزاعات . ويؤيد وفد بلادي تماما الرأي القائل بانه ، حتى إذا ما تسنى التوصل الى توافق أراء على آلية الانفاذ ، لا يجب اللجوء الى هذه الالية الا بوصفها الملاذ الاخير ، بعد استنفاذ ما عداها من وسائل أخرى كالدبلوماسية وحفظ السلام وصنع السلم والعمليات الانسانية .

تؤيد نيبال تأييدا صادقا تفكير الامين العام ومقترحاته الخاصة بحفظ السلام . لقد ظل جنودنا وموظفونا المدنيون يخدمون في بعثات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة طوال أكثر من ٣٥ سنة دون توقف ، ومازلنا على استعداد للاستجابة لاي نداء . وقد ضحى العديد من رجالنا بأرواحهم دفاعا عن ولاية الامم المتحدة . وإنني أعرب للامين العام

عن تقديرنا العميق على اصراره على تامين سلامة موظفي الامم المتحدة . وبوصفنا بلدا مساهما بقوات منذ أمد بعيد ، نشاطر الامين العام قلقه المتعاظم حيال التمويل اللازم لحفظ السلام ونؤيد مقترحاته دون تحفظ . ومما نعتبره من المسائل المبدئية أنه بينما يعد تمويل عملية من عمليات حفظ السلام مشكلة كما ينبغي التزاما جماعيا يتحمل أعضاء مجلس الامن الدائمون مسؤولية خاصة . لذا نعتقد أن اضفاء الطابع المؤسسي على النظام الحالي للاشتراكات من شانه أن يوفر الاستقرار وامكانية التنبؤ اللازمين لتمويل عمليات حفظ السلام . وقد لاحظنا نية وفد اليابان المتجهة صوب طرح مشروع قرار على الدورة الحالية يتناول المتطلبات التمويلية لعمليات حفظ السلام الكبرى في مرحلة البداية ونحن على استعداد للتعاون معه . كما يؤيد وفد بلادي مقترح اليابان بانشاء آلية للتشاور فيما بين أعضاء مجلس الامن الدائمين ، والمصادر الرئيسية للموارد المالية ، والبلدان التي تقدم كتائب كبيرة وبلدان المناطق المعنية .

إن المناقشة الجادة الجارية حول تعزيز دور الامم المتحدة لا يمكن أن تنفصم عراها عن المناقشات الخاصة بوظائف أجهزة الامم المتحدة ، بما في ذلك تشكيل مجلس الامن . إن الامين العام قد وضع يده على لب الموضوع ، وذلك بملاحظاته الخاصة بالديمقراطية على الاصعدة الوطنية ، والديمقراطية والثقة والحياد داخل أسرة الامم : ويمكن أن تكون ملاحظاته اطارا مرجعيا في جهودنا الرامية الى ضمان الديمقراطية على كل الاصعدة .

السيد بيريز باليون (اوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بادئ ذي بدء نود نحن أيضا أن نضم صوتنا الى الاشادة بالامين العام على تقريره "خطة للسلام" . لقد تغير وجه العالم تغيرا جوهريا . فبنهاية الحرب الباردة بدأت الآفاق تبزغ لتحويل المثل العليا التي ألهمت تأسيس الامم المتحدة الي حقيقة واقعة .

لقد اغتنم الامين العام هذه الفرصة التاريخية إذ تقدم ببرنامج عمل لتحقيق هذه الاهداف . وتعني اقتراحاته في حالات كثيرة تحديد نطاق بعض الاحكام الاساسية للميثاق وتقييم مدى ملاءمة الاليات المتوفرة لدينا لتامين تنفيذها . واصبح القيام بهذه المهمة لا غنى عنه بعد أن جعلت الحرب الباردة تنفيذ هذه المبادئ والمقاصد امرا لا يمكن تصوره .

ومن ثم ، نعتقد بأن الامين العام يستخدم استعارة سليمة جدا . إذ يحذرنا من الملاحة في البحار غير المعروفة ، ويجب أن نساعده على تحديد الطريق مسترشدين في ذلك بنجم الشمال ، أي المُثل العليا للامم المتحدة ، مع التاكيد على النحو اللازم على المبادئ التي ترشدنا الى الطريق ، وتحدد المياه الضحلة التي تهدد رحلتنا .

وموقفنا من الطريق الذي علينا أن نسلكه في هذا المسعى قد أوضحه بامانة بيان وفد الارجنتين الذي أدلى به من أعلى هذه المنصة نيابة عن أعضاء مجموعة ريو . بيد انني أود أن أعرض بعض الافكار ذات الاهمية الخاصة لاوروغواي ، وهي بلد قرر ، شأن العديد من الاعضاء الآخرين في المنظمة ، أن يوائم بين النداء الى العمل وحفظ وتعزيز بعض المبادئ الاساسية لحياتنا الدولية . ونود أن نذكر ضمن أمور أخرى ، احترام مبدأ سيادة الدول والمساواة بينها أمام القانون وما يترتب عليه من مبدأ عدم التدخل ، وحق تقرير المصير ، واحترام حقوق الانسان والنهوض بها .

إن هذه الاشارة الى حقوق الانسان بصفة عامة التي لابد أن تتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، تجعلنا نذكر أحد المجالات الاهم التي تتفق من حيث المفهوم مع اقتراحات الامين العام . وأشير بالطبع الى المفهوم ، القائم على التحليل الصادق والموضوعي للواقع ، بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والامن الدولي هما وجهان لعملة واحدة . ووفقا لما قاله ممثل الارجنتين ، يمثل هذا النهج المتكامل للتنمية والامن رأي بلدان أمريكا اللاتينية منذ زمن بعيد .

وفي الواقع نعتقد بانه يجب ألا يعرف الهدف من الحد من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية بانه مجرد منطلق ووسيلة لا يمكن تفاديها للاسهام في الامن : ليس هناك

مقياس منطقي للتبعية . ووفقا لمفهومنا أن التنمية هدف في حد ذاته ، فدون التنمية يكون الأمن هشا ومحفوفا بالمخاطر ، ودون الأمن يكون التفكير في التنمية ضربا من الخيال . هذه هي كيفية تفسيرنا لمفهوم النهج المتكامل الذي يشير اليه تقرير الأمين العام "خطة للسلام" . ومن بالغ الأهمية أن نوضح أنه إذا لم تكن التنمية مستدامة من وجهة النظر البيئية ووجهة نظر إدارة الموارد الطبيعية فإن من شأن الهدفين أن يتعرضا للخطر .

وينبغي أن نذكر أيضا بأنه إذا ما كان للسعي للتنمية المقترنة بالأمن والأمن المقترن بالتنمية أن تتوفر له مقومات الحياة ينبغي له أن يقوم على تعزيز الديمقراطية وعلى الإعمال الكامل لحقوق الانسان بأبعادها الاخرى السياسية والمدنية والثقافية . وهذه مفاهيم تضمنها أيضا تقرير الأمين العام . والتذكير بأهميتها ليس أبدا غير ضروري .

والمشاكل التي تؤثر على السلم والأمن من الناحية العملية هي اليوم معقدة ومتنوعة ، ونرى في احوال كثيرة أن السبب وراءها يرجع الى أثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . بيد أن هناك أيضا عوامل أخرى ذات طابع عرقي وديني ، وصراعات قومية ، وأحقاد بشتى أنواعها تستغلها في بعض الأحيان الشخصيات الحزبية بدافع من الطموح الزائف .

ومن ثم نتفق تماما مع الأمين العام فيما اقترحه باتباع نهج واقعي في مواجهة هذه الصراعات . فهو يؤكد بحق في الفقرة ١١٣ من تقريره (A/47/1) "أنه لا يوجد في الوقت الحالي نزاعان يتميزان بنفس السمات" وأنه للحل "يجب أن ينتهج نهج مرن وخلاق يتلاءم مع الأوضاع ، كل على حدة" .

والصورة التي يبرزها هذا النوع من الصراع ، الخطير والمأساوي من وجهة النظر الانسانية وإن كان له طابع محلي ، مقلقة للغاية ومن الواضح أن بسبب الحدود التي يفرضها مبدأ عدم التدخل السليم غير القابل للطعن لا يمكن أن يحل شيء محل إرادة الأطراف فيما يتعلق بسلوكها بشأن مبادئ أخرى من المؤكد أنها سليمة أيضا ، مثل قانون الشعوب وقواعد النظام العام والقانون الانساني .

ونحن شعوب العالم ، الذين أنيطت بنا عن طريق الامم المتحدة مهمة الحفاظ على هذه المبادئ البالغة الاهمية ، علينا أن نستخدم وفقا لما تنص عليه أحكام الميثاق ، كل وسائل الضغط المسموح بها للتغلب على هذه الحالات . إن منع الصراعات قبل نشوبها أفضل تماما من كل الوجوه من أن نعالجها باستخدام عمليات حفظ السلام .

ونحن نؤيد لذلك استخدام الدبلوماسية الوقائية التي يمكن أن نعرفها أيضا بانها الدبلوماسية التي تقيم السلم في وقت مبكر والتي يمكن أن ينظر اليها بصفتها هذه في سياق الفصل السادس من الميثاق .

والجهود التي بذلت في اطار بعثات تقصي الحقائق وبعثات المساعي الحميدة خلال الشهور الاخيرة البالغة الاضطراب توضح أن الاحداث تؤيد التوصيات الواردة في التقرير . ونحن نعرب عن ارتياحنا لذلك . بيد أنه من الضروري أن نزيد تعزيز قدرة الامم المتحدة الوقائية بأن نقدم بصورة أساسية للامين العام في الوقت اللازم كل ما يحتاج اليه من معلومات عن حالات الصراعات الممكنة وبأن نوفر للامانة العامة المزيد من الموارد لكي تعزز قدرتها على جمع المعلومات وتحليلها وتجهيزها .

ويبدو لنا أن النشر الوقائي للقوات بناء على طلب الطرفين أو بناء على طرف واحد ، الذي ورد ذكره في تقرير الامين العام ، مفهوم بالغ الاهمية . وبالمثل ، إن النشر الوقائي في حالات الازمات الوطنية بناء على طلب الاطراف المعنية يمثل مفهوما لا نعترض مبدئيا عليه من الناحية المفاهيمية وعلى وجه الخصوص إذا ما كنا بصدد مصالح عليا مثل حياة السكان المدنيين وسلامتهم المادية والمعنوية .

وفي هذا الصدد نود أن نعرب عن تأييدنا لتأكيد الامين العام على الدور الذي تضطلع به المنظمة في صنع السلم بواسطة تقنيات واجراءات تسوية المنازعات المنصوص عليها في الفصل السادس والتي تتضمن بطبيعة الحال الدبلوماسية الوقائية .

ورغم وضوح الامر ، تجدر إعادة التأكيد على أن الفصل السابع غير قابل للتطبيق ما لم تستنفد تماما وبصورة مطلقة كل الوسائل المنصوص عليها في الفصل السادس .

وأود أن أشير بايجاز شديد الى التوصية الواردة في الفقرة ٣٩ (أ) من "خطة للسلام" بشأن قبول المادة ٣٦ من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية . ولابد أن تؤيد حكومتي هذه الفكرة نظرا الى أن اوروغواي كانت من أول البلدان التي قبلت الولاية القضائية الاجبارية للمحكمة .

وثمة جانب آخر أود أن أشير اليه هو التأكيد على ضرورة اقامة الآليات الفعالة لتنفيذ أحكام المادة ٥٠ من الميثاق . وفي هذا الصدد ، يؤيد بلدي بحماس هذه المبادرة التي تحظى بالاولوية في اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مؤمن (جزر القمر) .

وينبغي لنا أيضا أن نؤكد على الاهمية التي تعلقها اوروغواي على التدابير التي تستهدف حماية حقوق الانسان والسكان المدنيين في أوقات الصراع ، وعلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به الامم المتحدة في هذا الصدد . ولهذا نرى أن مما له أهمية خاصة قرار مجلس الامن الذي أدان انتهاكات القانون الانساني في البوسنة والهرسك ، وأنشأ لجنة من الخبراء لجمع الادلة المتعلقة بهذه الانتهاكات . ونحن ما فتئنا ندعو الى إنشاء هذا النوع من الاليات ، وقد بيّن موقفنا هذا بوضوح وزيرنا في لجنة حقوق الانسان .

وتشارك اوروغواي في عمليات حفظ السلام منذ قرابة ٤٠ عاما بتقديم المراقبين العسكريين ، والوحدات العسكرية ، وكذلك المراقبين من الشرطة والمدنيين في مجالي الانتخابات وحقوق الانسان .

وقد نشأ التزام بلدي بهذه الاليات عن اقتناعها العميق بالفعل بأن عمليات حفظ السلام تمثل أداة فعّالة للامن الجماعي .

وكما نعلم جميعا ، فإن التوسع في عمليات حفظ السلام قد بلغ أبعادا غير عادية من ناحيتي الكم والنوع ، وهو يقوم على مراعاة المبادئ الاساسية المجسدة في الممارسة ، مثل موافقة الاطراف المعنية ، والدور غير القتالي لقوات الامم المتحدة ، ونزاهة وحياد الامم المتحدة في الصراع . وهذه المبادئ حيوية بالنظر الى طبيعة هذا النوع من النشاط .

ومما لا شك فيه أن الجانب المالي من العوامل الحاسمة التي تؤثر في نجاح عمليات حفظ السلام وغيرها من المسائل ذات الصلة . والازمة المالية حقيقة واقعة ، ولا بد من إيجاد السبل والوسائل التي تؤدي الى حسمها . ويقترح الامين العام في هذا الصدد أشكالا من العمل نعتقد أنها جديرة بأن تدرس دراسة جادة في اللجنة الخامسة .

وبالرغم من هذا فإننا نود الآن أن نؤكد هنا من جديد على موافقة وفد بلدنا على ما أعلنته مجموعة ريو فيما يتصل بمسألة تاسيس جدول أنصبة خاص يعبر بصدق عن المسؤولية الجماعية للدول الاعضاء . وفي رأينا أنه لا يوجد أي عنصر جديد يبرر أي تعديل لذلك . وعلى أية حال ، يتعين أن تكون الاليات الجديدة إضافة الى جدول الانصبة الخاص وليست بديلا عنه بأي حال من الاحوال .

ويتناول الفصل الثامن من التقرير مسائل متعلقة بسلامة الموظفين المشتركين في عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام . ومن الواضح أن هذا موضوع هام لا يقتصر على البلدان المشتركة بقوات في هذه العمليات مثل بلدي . ويقترح الامين العام عددا من المبادرات الجديرة بالاهتمام . ونحن نرى أن من الضروري أن تدرس جميعها دراسة متعمقة .

إننا نرحب بكون قرارات مجلس الامن الاخيرة قد جاءت معبرة عن هذا الشاغل . ونحن مقتنعون بأنه ينبغي أن تكون الجمعية العامة بدورها قادرة على اتخاذ موقف محدد في هذا الصدد .

إن أهمية ضمان أكبر قدر ممكن من الحماية للموظفين المشتركين في عمليات السلام أمر غني عن البيان . فهناك المئات من الاشخاص العسكريين والمدنيين على حد سواء - قد ضحوا بحياتهم دفاعا عن قضية السلام . ومنذ أيام قليلة مضت ، تكلم الممثل الدائم للمملكة المتحدة من هذا المحفل بالذات واقترح إقامة نصب تذكاري للذين بذلوا أرواحهم في خدمة الامم المتحدة . ونحن نوافق تماما على هذا الاقتراح ، ونعتقد أنه من الانصاف أن نحيي ذكرى هؤلاء الشهداء على هذا النحو .

وفي النهاية ، نود أن نعقب على اقتراح مجموعة ريو بشأن إنشاء فريق عامل للجمعية العامة ليتولى دراسة التقرير المعنون "خطة للسلام" .

إن تقرير الامين العام موجه الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة وهذا أمر طبيعي تماما بالنظر الى طائفة الموضوعات التي تشير اليها في خطته . لذلك يكون من الامور المشروعة تماما أن تجري دراسة التقرير في الجمعية العامة التي تمثل فيها جميع الدول الاعضاء .

ويعكف مجلس الامن حاليا على دراسة التقرير في نطاق صلاحياته . كما تقوم الهيئات الفرعية الست التابعة للجمعية العامة بدراسة التقرير في إطار ولاية كل منها . ونعتقد أن هذه الدراسة المتخصصة للتقرير باقسامه المختلفة أمر ضروري ومستصوب بطبيعة الحال . غير أننا نرى في الوقت نفسه أن من الضروري بالمثل أن تنشأ

في إطار الجمعية العامة آلية تسمح لنا بأن نلقي نظرة عامة على التقرير ، وبذلك يتحقق التنسيق فيما بين الهيئات الفرعية ، ويصبح بالإمكان إجراء حوار بناء مع مجلس الامن .

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أدلي ببياني هذا في إطار الملاحظات التي أبداها وفد الارجنتين بالنيابة عن البلدان الاعضاء في مجموعة ريو .

إن الامين العام قد قدم لنا وثيقة مبدعة . فهي جذابة من الناحية الفكرية ومبتكرة من الناحية السياسية . وهي جديرة بأن تدرس بعناية . ونحن نتوجه بالتهنئة الى الامين العام والى الفريق الذي عاونه في اعدادها . ولنستعرض بعض الافكار التي وردت فيها .

إنه يعرض علينا "خطة للسلام" . وهذا يحملنا على أن نسلم بأنه في عصرنا هذا لم يعد السلام مجرد غياب الصراعات والمجابهات المسلحة . فجوهر السلم هو العدل وليس القوة . إن العدل هو مصدر دائم للاستقرار ، والقوة مصدر مؤقت للاستقرار ، والدولة القوية ليس بالضرورة دولة عادلة ، كما أن الدولة العادلة ليست بالضرورة دولة قوية . وعندما نتكلم عن السلم - نحن أعضاء الامم المتحدة - فإننا نتكلم عن جعل القوة في خدمة العدل ، والعدل في خدمة السلم .

لهذا ، تصبح للعمل الوقائي كل هذه الاهمية . إننا نعرف جميعا إنه قبل نشوب الصراعات بوقت طويل ، تكون أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والاثنية قد ضربت بجذورها في صمت . ونحن ندرك تماما أن الحروب تبدأ في عقول البشر وقلوبهم .

إن التعرف على هذه الحالات في حينها يعتبر المسؤولية الاساسية لمنظمتنا . ونحن نؤيد جميع المقترحات التي تهدف الى تعزيز قدرة الامم المتحدة على اتخاذ إجراءات بطريقة مستقلة وغير منحازة وطبقا للميثاق ، للتصدي في وقت مناسب للصراعات الكامنة .

وينبغي أن يتحقق السلم ، قبل كل شيء بوسائل السلم ، الا وهي الحوار ، والاقناع ، والمساعي الحميدة ، ومجموعة وسائل الدبلوماسية الوقائية برمتها . وسوف

يكون من الخطورة بمكان ان تكتفي الامم المتحدة بتطوير مفهوم عسكري للسلم ، لانها ستصبح بذلك في وضع يجعلها غير قادرة في نهاية المطاف على إنفاذ قراراتها إذا لم تتوفر لديها القدرة العسكرية اللازمة لذلك .

ينبغي ألا يغيب عن بالنا إن الامم المتحدة قد ولدت بغية صيانة السلم ، إنها دار السلام في العالم . إن المهمة الرئيسية هي أن نعرب كيف نصون السلم في كل حالة محددة . إننا بحاجة لابتكار جميع أدوات القوة السياسية والمفاوضات التي تحول دون اندلاع الاعمال القتالية بين طرفين أو أكثر . إننا نريد أن تحظى الامم المتحدة بالاحترام بسبب قوة حضورها وقوة أفكارها ، لا بسبب قوة الردع العسكرية التي تتمتع بها . ففي أذهان الناس ينبغي أن تكون الامم المتحدة رمزا للاضطلاع برسالة تاريخية عظمى هي اللاعنف .

كل هذا يدفعنا الى السؤال " على ماذا ينطوي الامن في هذا العصر الحديث ؟" . لقد علمتنا الحرب الباردة فعلا إن الامن ليس مسألة تكديس المزيد فالمزيد من الاسلحة التدميرية . فالسنوات الـ ٤٥ من سباق التسلح قد افرزت أكبر تبديد للموارد في التاريخ الحديث .

هل وعينا الدرس ؟ ليس من المؤكد أبدا إننا قد وعيناه ، ربما نحن الآن خلال فترة انتقال من فترة كانت فيها الحدود الايديولوجية للحرب الباردة تستخدم تبريرا لاكثر الجرائم فظاعة الى فترة تتسم بعودة ظهور الحدود الدينية والاثنية . وكأنما باعجوبة نجد إن الراغبين في المواجهة المسلحة لا يتعذر عليهم أبدا الحصول على الاسلحة التي يسخرونها لخدمة هدفهم .

إن التحدي العظيم الذي تواجهه الامم المتحدة يتمثل في المساهمة في تطوير ثقافة للسلم وتعزيزها وتقويتها . هذه هي المهمة الوقائية الاولى للمنظمة . ومما لا شك فيه ، إنه في ظل ظروف محددة ، ينبغي أن تمنح الامم المتحدة قدرتها الخاصة التي تمكنها من التدخل العسكري . ولقد تجلى هذا في حرب الخليج ، وفي الحالة في كمبوديا . والحالة الماساوية في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة . ولكن دعونا لا نخدع أنفسنا . إن التدخل العسكري من جانب الامم المتحدة ليس هو السبيل لحسم مشاكل الامن المعاصرة . إن الاستخدام المتكرر لتلك الوسيلة قد يؤدي في النهاية الى التقليل من فعاليتها ، كما إن مصادر عدم الامن المعاصرة لا يمكن ازالتها باستخدام السلاح .

فلا يمكننا استخدام السلاح لحل مشاكل الفقر والبطالة والإدمان على المخدرات والعنصرية والكراهية الدينية والاثنية ، وتدهور البيئة ، وتزعزع الاستقرار الاجتماعي ، ومأساة الذين يعانون من حالات العجز ومشاكل تهميش المرأة وفقدان الأمل لدى الشباب . فلا يمكن حل أي من المشكلات الأساسية التي تعانيها مجتمعاتنا عن طريق استخدام السلاح .

لهذا يلزم أن ندرك أننا لن نتمكن من تعزيز الأمن بطريقة مستقرة إلا بتعزيز أمن الفرد والأسرة والمجتمع . فالأمة المكونة من أفراد ينعمون بالأمان تؤدي الى وجود دولة آمنة ، والأمة المكونة من أفراد يفتقرون الى الأمان تؤدي الى وجود دولة غير آمنة . إن أمن الافراد هو أساس أمن الدولة . إن هذا الأمن لن يزيل المنازعات بين الدول . فالتاريخ يعلمنا أن هذه المنازعات امتدت على مدى وجود الانسان - الا إنه ستقلل الى حد كبير من مصادر التوتر الدولي .

إن تعزيز أمن الافراد هو في المحل الأول مسؤولية قومية ، ينبغي الاضطلاع بها ضمن الإطار التاريخي والسياسي والاجتماعي لكل مجتمع . إن هذه الافكار تبرز الآن بقوة في بقاع مختلفة من العالم . ففي منتصف العقد الماضي ، مثلا ، التفت مجموعة من الامريكيين اللاتينيين الذين يمثلون دوائر سياسية وحركات اجتماعية وأوساط فنية وكنائس فشكلت لجنة امريكا الجنوبية للسلم التي نصت ، في اعلان المبادئ التي تسير عليها على إن "الديمقراطية هي أساس السلم" .

وقد اقترح الاعلان مفهوما حديثا للأمن الديمقراطي لمنطقتنا ، فضلا عن إقامة منطقة سلم بصورة تدريجية بين بلدان امريكا الجنوبية ، استنادا الى المبدأ القائل بأن أمن الافراد له نفس أهمية أمن الدولة - هذا إذا لم يكن أكثر أهمية . وهذه المفاهيم ، مثلها مثل العديد من مفاهيم المنظمات غير الحكومية الاخرى ، تقدم لنا مؤشرا على رغبة عامة الناس في المشاركة في دراسة هذه المسائل المثيرة للجدل والخلاف في بعض الاحيان .

وقد وجدت هذه الافكار طريقها الى التفكير الحكومي مما تجلى في الاعلان الصادر مؤخرا عن رؤساء مجموعة ريو في اجتماع القمة الخامس المعقود في قرطاجنة كولومبيا

في ١٩٩١ ، عندما قرروا البدء بإجراء المشاورات اللازمة للتحرك صوب ايجاد تفاهم داخل المجموعة على "اعلان امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي منطقة سلم" .

إن النقاش وحرية الرأي يجعلان من الممكن معالجة المنازعات المشروعة في أي مجتمع ، بينما يؤدي غياب النقاش وحرية الرأي الى تراكم التوترات في الاعماق ، فإذا ما طفت على السطح تعذرت السيطرة عليها .

إن افساح مجالات اجتماعية لإجراء المناقشات بهدف تحقيق الاتفاق وتوافق الآراء هو أمر ضروري للحفاظ على السلم . ولتحقيق هذه الغاية ، من الضروري أن تكون لدينا ثقافة تتسم بالتسامح . وهذا سيساعدنا ليس فقط على أن نعي ما بيننا من فروق ، بل أيضا على أن نتقصى بالرغم من هذه الفروق ، إمكانيات العمل المشترك .

إننا نرحب بالاهمية التي أولاها تقرير الامين العام للاعتراف بكون بعض مصادر عدم الاستقرار ترجع في اصولها الى الاحوال الاقتصادية والاجتماعية . وينبغي على الامم المتحدة أن تقوم بعمل مؤات لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للحيلولة بذلك دون تطورها الى مصادر للنزاع تشكل في نهاية المطاف تهديدا للسلم والامن الدوليين .

وتوافق شيلي على إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بد بوصفها ركيزة السلم والامن الدوليين القويين . والدليل على أن هذا هو موقف شيلي يتجلى في التزامنا القاطع بالعمل على نجاح القمة العالمية للتنمية الاجتماعية .

وبالمثل ، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية يترابطان ترابطا وثيقا مع تحقيق السلم والامن الدوليين . وبناء على ذلك - وكما يشير تقرير الامين العام - ينبغي أن تكون الامم المتحدة على استعداد للتعاون في مجال الانتقال الى المؤسسات الديمقراطية وتحسينها إذا ما طلبت منها الدولة المعنية ذلك .

إن مهمة الامم المتحدة تتمثل في النهوض بتهيئة جو عالمي ونظام للعلاقات الدولية يكونان عادلين ومنصفين للجميع . إننا ندعو الامين العام ، كما فعل غيرنا ، لان يستكمل "خطة السلام" التي أعدها بخطة للتنمية .

ونعلم جميعا في الامم المتحدة باننا الآن إزاء فرصة فريدة . وينبغي علينا أن نصمم نظاما دوليا مستقرا لا يشعر فيه أحد بانه مستغل أو مهمّش . وهذه بلا شك مهمة طويلة الاجل ، وينبغي الا نتوهم أن بوسعنا تحقيق نظام دولي مستقر بين عشية وضحاها .

وعلينا واجب أن نبدع معا رؤية للعالم كما نريده أن يكون غدا . إننا نبدأ وفي اعناقنا تركة ثقيلة . فإن ايديولوجيات الحرب الباردة قد أدت بالاقتران مع التجريد المتزايد للعمليات الاقتصادية من مضمونها الانساني الى الاستهانة بالقيم التي لا بد منها لاي مجتمع .

وأقول هذا لانني على اقتناع بأن "خطة للسلام" يجب أن تكون في المقام الاول خطة للقيم المشتركة . يجب أن تكون لدينا الشجاعة للنهوض بالقيم هنا في الامم المتحدة . يجب أن تكون لدينا الشجاعة للتكلم عن التسامح ، والتضامن ، والاخوة، وكرامة الفرد الانساني ، وحتى ، في عالم سياسة القوة هذا ، عن المحبة والتفاهم المتبادل . هذا ما يتوقعه الشخص العادي منا . وليس من حقنا أن نقتصر في تفكيرنا على المدى القصير .

وعلى سبيل المثال ، فيما يتعلق بالقيم ، علينا أن نسأل أنفسنا لماذا يبدو أن تدخل الامم المتحدة يصبح أمرا ملحا عندما يقتل شخص ما برصاصة بأكثر مما يصبح لو أنه مات بسبب سوء التغذية . ان الجمعية العامة ذاتها تقر - عادة دون صعوبة وهي محقة في ذلك - ما يلزم لعمليات حفظ السلام التي يقررها مجلس الامن . من موارد مالية كبيرة . ولكننا في الوقت ذاته نعرف جميعا ان اية مبادرة هامة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي تصطدم بالحاجز المالي القائم هنا اليوم ، حيث يتعين أن يكون تنفيذها "في حدود الموارد المتاحة" . هل يمكن لاحد أن يتصور ماذا يحدث لو تعين تنفيذ عمليات حفظ السلام "في حدود الموارد المتاحة" ؟

ما هي القيم التي تجعل الموت في صراع مسلح - على الرغم من كونه مؤسفا ومقيتا - أهم من ٤٠ ٠٠٠ طفل يموتون يوميا من سوء التغذية وعدم كفاية مرافق الصحة العامة أو ، من وجهة مؤسسية ، لماذا نجد دوما ان تمويل مبادرات مجلس الامن العاجلة أسهل بكثير من تمويل مبادرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ؟

وكما ذكرت من قبل ، يتعين علينا من أجل حل هذه المشاكل ان نجمع بين "خطة للسلام" وخطة للتنمية . فكل منهما لابد وأن تكمل الاخرى ، ولا غنى عنهما معا إذا أردنا بناء أمم متحدة للمستقبل .

إننا لا نعتقد أن ايلاء الاهتمام الواجب للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، بوصفها مصدرا للصراعات المحتملة التي تؤثر على السلم والامن ، معناه نقل مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس الامن . بل ، كما أكد رؤساء الدول أو الحكومات في مجلس الامن في ٣١ كانون الثاني/يناير من هذا العام :

"من الضروري أن تولي الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، ككل ، أولوية عليا لحل هذه المسائل من خلال العمل عن طريق الاجهزة المناسبة". (S/PV.3046 ، ص ١٤٣) - أي عن طريق مجلس الامن ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة .

وهذا القول يشير إلى المصادر غير العسكرية المزعزعة للاستقرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية التي أصبحت تشكل خطرا على السلم والامن .

ومن الواضح أن هذه المهمة ليست من مهام مجلس الامن . انها مسؤولية منظومة الامم المتحدة في مجموعها ، وفي المقام الاول ، الامين العام ، الذي يجب أن يكون رمزا للتطلعات الجماعية . ويجب ان يكون له الدور الحفاز في ما يمكن تحقيقه ، ودور المشجع في ما هو عسير ، وان يقترح أحيانا ما قد يبدو اليوم مستحيلا ولكنه سيعد في الغد مقنعا ومعقولا .

إننا نهنئ الامين العام الذي يؤدي هذه المهمة ببصيرة وقوة شخصية وحس قيادي .

ونحن من جانبنا ، كحكومات ، يقتضي منا الواجب أن نقدم له الدعم والارشاد .

ويلزم أن نكون مبدعين لذى التفكير في المستقبل ، وان نكون واقعيين في السعي الى تحقيق ما هو ممكن . يلزم ان نكون خلاقين في ابتكار الحلول الجديدة للمشاكل القديمة ، وعمليين في تحقيق نتائج ملموسة . يلزم ان نمثل بلداننا ولكن علينا أيضا أن نفكر في المصالح المشتركة للبشرية جمعاء . يلزم أن يستمع كل منا إلى الآخر وان يحترم كل منا الآخر وان نعتاد على التعلم من الآخرين . يلزم ان نضع صيغا فعالة للحوار والتفاوض . وباختصار ، نحن بحاجة إلى ان نبني معا الحد الادنى اللازم من أسس الثقة المتبادلة .

وفي هذا السياق ، من الضروري أن نشجع التعليم من أجل السلم ، باعتباره وسيلة للاعداد الروحي والفكري لمقارنة الافكار والتوصل الى اتفاقات . وكلما ازداد

عدد المدربين في فلسفة التعايش هذه ، ازداد مجيء الانذارات المبكرة في الوقت المناسب عندما يتعرض السلم للخطر .

ومن هنا تاتي أهمية "خطة للسلام" والسبل الابتكارية التي تستكشفها تجاه القضايا التقليدية للسلم والامن الدوليين .

نحن نعلم جيدا انه ليس هناك ما هو عملي أكثر من الفكرة الجيدة ، وليس هناك ماهو واقعي أكثر من المفهوم السليم . ان "خطة السلام" تزخر بالافكار والمفاهيم ، فليستمع كل منا إلى الآخر لنعرف ما نتشاطره منها ، ولنفعل المستحيل لجعلها ممكنة .

السيد افونسو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر وفد بلادي ان ينضم الى المتكلمين السابقين في تهنئة الامين العام على تقريريه الممتازين والمواتيين عن أعمال المنظمة وعن "خطة السلام" .

إن الدورة الحالية للجمعية العامة تنعقد في ظل خلفية تتسم بتغيرات مستمرة ومتعاظمة في العلاقات الدولية . لقد انتهت الحرب الباردة وانتهى معها التناحر العقائدي ، وسباق التسلح ، والتنافس على مناطق النفوذ ، وتكتلات القوى العسكرية . وقد حدثت تغييرات ايجابية ، وأصبحنا نشهد الآن ميلا مشتركا وعالميا نحو تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية . إن هذا الوضع الجديد يبعث على الامل . بل هو قد تمخض بالفعل عن بعض النتائج الاولية في البحث عن حلول الصراعات .

وعلى الرغم من هذه الفرص الواعدة ، لايزال المجتمع الدولي يجابه مشاكل صعبة وتحديات خطيرة تمثل تهديدات محتملة للسلم والامن الدوليين . وتشمل هذه المشاكل والتحديات ظهور النعرة القومية المتطرفة في بعض مناطق العالم ، ومحنة الملايين من

اللاجئين والمشردين الذين وقعوا ضحية للحروب والصراعات المسلحة ، والانكماش الاقتصادي الجاري على نطاق عالمي الذي له أثر شديد على مستويات الفقر ، ولا سيما في البلدان النامية ، والتوترات الاجتماعية المتعاظمة التي تظهر على شكل تعصب عرقي وديني ، والأعمال العدائية الإثنية . إن جميع هذه العوامل ، مضافا إليها التدهور البيئي المتزايد ، تمثل تهديدات خطيرة للاستقرار الوطني والدولي .

وفي هذا الإطار التاريخي الحاسم ، على الدول الاعضاء أن تنتهز هذه الفرصة للنهوض بمنظمتنا سواء من حيث الاستراتيجيات أو الاعمال . إن تقارير الامين العام ثرية بمفاهيم أمم متحدة جديدة لعصر جديد . وأفكار الامين العام تفتح فرصة جديدة لإظهار الارادة السياسية بصورة تنم عن التصميم الاكيد وللتعهد المقابل لذلك من جانب جميع الدول الاعضاء بالسعي إلى قيام أمم متحدة أفضل ، أى إلى منظمة مهيأة على نحو أفضل للاستجابة للثقة والتوقعات التي تعلقها عليها شعوب العالم . وإن نهاية الحرب الباردة بما اتسمت به من التنافس والاستقطاب ينبغي أن توفر للامم المتحدة مكانا متميزا في الجهود الرامية إلى صيانة السلم والامن الدوليين ، وكفالة العدل وحقوق الإنسان "ودفع الرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح" ، على نحو ما ورد في الميثاق .

يرحب وفد بلادي بالمحاولة السياسية الجارية لتعزيز دور الامم المتحدة في النهوض بالسلم والامن الدوليين . إن جهودنا يجب أن تواصل الاهتداء بمقاصد ومبادئ الميثاق . ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل احترام المساواة في السيادة لجميع الدول ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، والتمسك الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

وفي الوقت الذي نقوم فيه بهذه المبادرات ، يجب علينا أيضا أن نكفل الدور المستمر للدول باعتبارها "حجر الزاوية" في عمل الامم المتحدة ، كما يراه الامين العام . وهذا النهج يتمشى مع مبادئ السيادة الوطنية ووحدة الاراضي ، كما وردت في الميثاق . وهذا النهج يكفل كذلك مركزية الدول في تسيير العلاقات الدولية . إن احترام المساواة في السيادة بين الدول أمر حيوي لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول . ومبدأ المساواة في السيادة له أهمية قصوى لتعزيز مصداقية ومشروعية أعمال الامم المتحدة في جميع أنحاء العالم .

إن وفد بلادي يتفق مع الاتجاه الاساسي للمقترحات والاهداف الواردة في "خطة للسلام" . وفي هذا الشأن ، أود أن أؤكد الاهمية الحاسمة للجوء إلى الدبلوماسية الوقائية ، عن طريق التعرف المبكر على النزاعات المحتمله ؛ والاشتراك في جهود صنع

السلم حيث تنشب الصراعات ؛ والمحافظة على السلم وبعد نشوب الصراعات عن طريق حفظ السلام ؛ والمساعدة الفعالة المتكافئة مع مقتضى الحال في تنفيذ الاتفاقات المتوصل إليها . وأخيرا وليس آخرا ، فإن مسألة بناء السلم بعد انتهاء الصراعات التي تتضمن القيام بأعمال لتعزيز البنيات التي يمكنها أن تدعم وتوطد السلم بغية تجنب تجدد العنف والصراع لها بدور هام في هذه المساعي .

إننا نؤمن بأهمية التدابير العملية العديدة المقترحة في التقرير لتعزيز قدرة الامانة العامة والمنظمة ككل في تنفيذ "خطة للسلام" . وأود أن أشير بشكل خاص الى تعهد الامين العام بالقيام بمشاورات مرحلية بشأن تدابير بناء الثقة ، وبعثات تقصي الحقائق ، وتعزيز ترتيبات الامم المتحدة للانذار المبكر ، والوساطة والتفاوض باسم الامم المتحدة ، وانعاش وتعزيز دور محكمة العدل الدولية ، والمساعدة الدولية ، وبخاصة المساعدة الانسانية لتحسين الاوضاع الناشئة عن الصراع ، والتدابير المقابلة التي تتخذ للتخفيف من أثر الجزاءات المتفق عليها دوليا . وفي هذا الشأن ، يعلق وفد بلادي أهمية قصوى على التعاون والتكامل في الجهود التي تبذلها الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية . ونحن نرى أن الالية التي أنشأتها مؤخرا منظمة الوحدة الافريقية لمنع وإدارة وحل الصراعات في افريقيا تتمشى مع الخطوط المذكورة في "خطة للسلام" .

وفيما يتعلق بمسألة تمويل عمليات حفظ السلام ، يعتقد وفد بلادي أنه ينبغي بذل كل جهد لايجاد حل فعّال تراعى فيه مصالح وظروف جميع الدول الاعضاء ، وكذلك الحاجة إلى ضمان أداء منظمتنا لهدفها الاساسي وهو صيانة السلم والامن الدوليين .

إن بلادي تهتم اهتماما كبيرا بالاداء القوي الامن لعمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة . إن شعبنا - الذي عاش في بلد مزقته الحرب لاكثر من ثلاثين عاما - يتجه الآن إلى الامم المتحدة لمساعدته في مساعيه من أجل السلام والتصالح الوطني وإعادة بناء البلاد .

وكما يدرك الاعضاء ، فإنه وفي أعقاب التوقيع في روما على اتفاق السلام العام فيما بين حكومة موزامبيق و "رينامو" ، أصدر مجلس الامن قراره ٧٨٢ (١٩٩٢) المؤرخ في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر . وقد قرر المجلس في هذا القرار ، في جملة أمور ، تعيين الامين العام ممثلا خاصا مؤقتا ، وإيفاد فريق مكون من عدد يصل إلى ٣٥ مراقبا عسكريا إلى موزامبيق . إن الممثل الخاص المؤقت والمراقبين العسكريين يضطلعون الآن في موزامبيق بدور هام في تأمين استمرار وقف اطلاق النار . والواقع انه قد تم اليوم عقد اجتماع ، هو الاول من نوعه ، بين حكومة موزامبيق "ورينامو" والممثل الشخصي للامين العام .

ونيابة عن الحكومة الموزامبيقية أود أن أشكر مرة أخرى الامين العام على تفانيه الشخصي من أجل السلام في بلادي منذ توليه منصبه منذ عشرة أشهر . وخلال عملية صنع السلم الطويلة هذه ، استفدنا من نصيحته وتقديره الصائب للامور وخبرته السياسية والدبلوماسية . ونود بشكل خاص أن نثني عليه لسرعة استجابته لاحكام قرار مجلس الامن بتشكيله فريقا أوليا من العاملين لحفظ السلام في موزامبيق .

ومن هذا المنبر ، نود أن نناشد بقوة كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة مساعدة الامين العام ومجلس الامن وحكومة موزامبيق في العمل على توفير الموارد الضرورية ، سواء كانت مالية أو في شكل موظفين أو معدات أو صوتيات أو تدريب ، للاضطلاع بعملية كاملة للامم المتحدة في موزامبيق .

وكما أكدنا قبل بضعة أيام في مجلس الامن ، فإن تطبيق اتفاق السلم العام كله يتوقف على الدور المركزي الذي ستلعبه الامم المتحدة . وبدون وجود كبير فعّال للامم المتحدة ، قد تنهار آفاق السلم الهشة في بلادنا . إننا نعتقد اعتقادا راسخا أن المجتمع الدولي سيستمع لندائنا .

إن تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" يتضمن العديد من المقترحات المبتكرة . ويود وفدي أن يعرب عن كامل تأييده للامين العام ونهجه وتصوره للتحديات التي تواجه المنظمة . ومن الواضح أن التوقعات والتحديات التي تواجهها الامم المتحدة هي نفس التوقعات التي تواجهها شعوبنا وأممنا اليوم . ونود أن نشير بصفة خاصة إلى تأييدنا لفكرة إنشاء صندوق احتياطي لضمان الاضراع بتعبئة ووزع عمليات الامم المتحدة لحفظ السلم ، أينما وكلما اقتضت الحاجة إلى ذلك . إن إنشاء صندوق كهذا سيمثل اسهاما ملموسا آخر في صون السلم والامن الدوليين .

السيد كالباجي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد سري لانكا أن يشكر الامين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة . ونحن نتفق مع فكرته القائلة بأن :

"في مقدورنا أن نُحدث نهضة - أن نخلق أمما متحدة جديدة لعصر دولي جديد" . (A/47/1 ، الفقرة ٥)

إن التقرير المعنون "خطة للسلام" ينطوي على إبداع وتحد في آن واحد . ولا بد من دراسة المقترحات الواردة فيه بما تستحقه من عناية وجدية . وذلك لان هذه المقترحات تتناول الفرص ، بالاضافة إلى المخاطر ، التي تنتظرنا . وقد وجدنا أن هذه المناقشة التي نجريها بشأن "خطة للسلام" مفيدة للغاية . ويتجلى ما ينطوي عليه الامر

من تشابك وتعقد في عمق التحليل وفي مدى تنوع التعليقات التي أبديت . إن الافكار التي تمّ الاعراب عنها هنا ، بصراحة وعن اقتناع ، تصلح أساسا للمزيد من المداولات واجراءات المتابعة .

وينبغي مواصلة جهودنا الجماعية الرامية إلى تنفيذ "خطة للسلام" بالتوازي مع وضع وتنفيذ خطة للتنمية . فمن الضروري أن تعزز خطة السلام التي وضعتها المنظمة بخطة للتنمية لكي يكون هذا الجهد الشامل ناجعا وقابلا للبقاء . وإننا نشاطر الرأي القائل بأن السلم الدائم مفهوم متكامل وديناميي يشمل الامن ، والتنمية ، والعدالة الاجتماعية . ومن ثم ، ينبغي أن تركز الخطة المتعددة الاطراف لمنظمتنا للفترة المقبلة على الثالوث الاستراتيجي المؤلف من الامن المشترك والتنمية ورفاهية الانسان . ولا ينبغي السماح لبعض مسائل الامن المُلحّة والملموسة للغاية بأن تحجب الانظار عن الحاجة الماسة لمعالجة العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية الهامة التي تعترض سبيل تحقيق سلم دائم . فالسلم والامن والتنمية أمور لا يمكن تجزئتها . ووفدي يشعر بالامتنان للامين العام لإبراز هذه العلاقة المتبادلة في تقريريه .

ونشاطر رأي الامين العام القائل بأن :

"حجر الزاوية في هذا العمل هو الدولة ، ويجب أن يظل كذلك" .

(A/47/277 ، الفقرة ١٧)

إن السيادة والسلامة الإقليمية للدول أمران حيويان لإحراز أي تقدم نسعى إلى تحقيقه . ولا بد من متابعة الدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، وحفظ السلم ، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع ، بما يفي بالتطلعات المشروعة لكل الدول الاعضاء .

إننا نعتقد أن الجمعية العامة ينبغي أن تظل الهيئة الرئيسية لتحديد سياسة الامم المتحدة . فهنا في الجمعية العامة ينبغي تحديد السياسة العامة إزاء الاقتراحات الواردة في "خطة للسلام" . وينبغي لهذه السياسة أن تكون متسقة مع أحكام الميثاق ، وأن تكون قائمة على المبادئ وعملية في آن واحد . هذا بالإضافة إلى أنها ينبغي أن تساهم في استقرار النظام الدولي وبقائه على مدى بعيد . ويتطلب مبدأ التساوي في السيادة اشتراك كل الدول الاعضاء في صياغة هذه السياسة .

ويدخل في سلطات الجمعية العامة ، وفقا لنص المادة ١٠ من الميثاق ، مناقشة المسائل المتصلة بتسوية النزاعات وتقديم التوصيات بشأنها . فالميثاق لا يخول الجمعية العامة أن تخاطب بصورة مباشرة الدول الاطراف في النزاع أو الحالة المعنية فحسب بل أيضا أن تؤدي دورا هاما في تنسيق أنشطة الاجهزة الرئيسية في الامم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها سلميا وفقا لاحكام الميثاق .

علينا أن نظل أوفياء بثبات للمبادئ الاساسية المشتركة : أولا ، مفهوم السيادة الوطنية ؛ وثانيا ، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ؛ وثالثا ، التعاون الاقتصادي . لقد ذكّرنا الامين العام بأن التجزئة اللانهائية للكيانات ذات السيادة ستزيد من صعوبة تحقيق السلم والامن والرفاه الاقتصادي للجميع . وأن التدخل الاجنبي تحت أي ستار لا يمكن تبريره إلا إذا تم وفقا لاحكام الميثاق ، وخاصة في الحالات التي لم تستنفد فيها بالكامل كل الحلول المحلية .

تؤيد سري لانكا تدابير بناء الثقة على جميع المستويات . وهذه التدابير ينبغي أن تهدف إلى تقليل التهديدات الموجهة إلى الامن بتشجيع الصراحة والوضوح . ونرحب باضطلاع الامين العام بمشاورات دورية بشأن تدابير بناء الثقة . ونعتقد أن المشاورات الدورية بين حكومة المنطقة الواحدة ، على أعلى مستوى سياسي ، يمكن أن يسهم أيضا في عملية بناء الثقة الإقليمية . وهذا من شأنه أن يهيىء الفرص لتعزيز العلاقات القائمة بين الدول ولتحسين الفهم والثقة المتبادلين .

ينبغي أن يكون تقصي الحقائق موضوعيا وأن يضطلع به بطريقة حيادية . وينبغي أن يسهم في بناء الثقة وفي إزالة فتيل الاشتعال من حالات الصراع . وينبغي ممارسة أقصى الحذر لكفالة ألا يؤدي وجود بعثات تقصي الحقائق إلى تفاقم الحالة المعنية .

إننا ممتنون للامين العام على توصيته بأن يضع مجلس الامن مجموعة من التدابير لمساعدة الدول على مواجهة المشاكل الاقتصادية الخاصة الناجمة عن فرض الجزاءات بموجب المادة ٤١ من الميثاق . وفي هذا السياق ، يصح التنويه بأن الإجراءات التي يتخذها مجلس الامن لاستخدام القوة بموجب الفصل السابع من الميثاق يمكن أن تؤدي لا إلى مشاكل اقتصادية فحسب بل أيضا إلى مشاكل إنسانية . فلقد شهدنا أثناء أزمة الخليج ، على سبيل المثال ، الصعوبات الهائلة التي واجهها عدد كبير من العمال المهاجرين العائدين ، وخاصة من البلدان النامية .

ولهذا نأمل أن يتخذ مجلس الامن التدابير الملائمة لمساعدة الدول المتضررة من جراء قرارات مجلس الامن بموجب الفصل السابع من الميثاق . ونود أن نؤكد على الحاجة إلى إجراءات تمكّن من التنفيذ العاجل لأي تدابير تُتخذ . فالتقاعس عن ذلك لن يأتي بالنتائج المرجوة ، مهما حسنت النوايا .

إننا نقدر أيما تقدير أولئك الذين تحملوا بالفعل عبء عمليات حفظ السلام . إن هناك نفقات هائلة وهذه النفقات لا بد وأن تزداد بشدة في المستقبل المباشر . وسيكون هذا عنصرا هاما في تحديد التدابير التي تقوم بها الامم المتحدة بصدد "خطة للسلام" .

من المهم أن تُبحث المسائل المتصلة ب "خطة للسلام" بمجموعها ، وبأسلوب مترابط . ولهذا فإننا نؤيد الاقتراح الداعي إلى أن توكل هذه المهمة إلى فريق عامل مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة .

السيد اردينيشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن رئيس حركة عدم الانحياز ، السفير ويزنومورتي ممثل اندونيسيا ، قد سبق أن تكلم بشأن البند قيد الدرس . وباسم الحركة ، يود وفدي الإفاضة في تناول بعض النقاط التي وردت في ذلك البيان .

لا يكاد يوجد أي بيان من البيانات المدلى بها في المناقشة العامة أثناء هذه الدورة للجمعية العامة ، لم يتطرق بأسلوب أو بآخر لتقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" ، الذي أعد تطبيقا للقرار المتخذ في اجتماع القمة الأول لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير من هذا العام . وهذه الحقيقة وحدها تشهد على الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على قضية الساعة المتمثلة في إعادة هيكلة الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها . بل إنه من غير المعقول تصور ألا تتجاوب المنظمة العالمية مع التغيرات المؤثرة التي حدثت في جميع أنحاء العالم . ونعتقد أن هذا التقرير إنما هو نتيجة للتطور المنطقي للمفاهيم الجديدة التي ينبغي أن تسترشد بها الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الرئيسية الماثلة أمامنا .

إننا نرحب بتقرير الأمين العام الملهم الذي يتضمن أفكارا ومفاهيم خلاقة ترمي إلى تعزيز دور المنظمة في كفالة السلم والأمن الدوليين . وقد أفاد الأمين العام من تجربة عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة ، المتسعة النطاق والأبعاد ، فجاء التقرير منطويا على مفهوم متكامل يشمل جميع المكونات السياسية والعسكرية ، أي الدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، وحفظ السلام ، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع .

ويود وفدي أن يؤكد على أنه من بين هذه العناصر الأربعة الرئيسية ، يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تولي إهتماما أولويا للدبلوماسية الوقائية وأن تبذل كل جهد للاستفادة منها على نحو تام . والوضع الأمثل هو دون شك حل المشكلة المعينة في إطار الدبلوماسية الوقائية . وبعبارة أخرى ، يتعين علينا أن نتأكد من استنفاد جميع وسائل الدبلوماسية الوقائية قبل الشروع في المرحلة التالية .

وفيما يتصل بعنصر صنع السلم ، نود أن نخص بالذكر الفقرة ٤١ من التقرير ، التي تتناول المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تجابهها الاطراف الثالثة التي قد تتضرر من فرض الجزاءات ، ونؤيد فكرة الامين العام بتنفيذ مجموعة من التدابير لحماية الدول من الصعوبات الاقتصادية . ومنغوليا من بين الدول العديدة التي تتأثر الآن بالجزاءات المفروضة حاليا . وفي هذا الصدد ، يشيد وفدي باهمية ومؤاتاة جهود اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة ، من أجل دراسة السبل والوسائل الكفيلة بالاستجابة السريعة والكافية لطلبات المساعدة بموجب المادة ٥٠ من الميثاق . ونعتقد أن المقترحات المحددة كإنشاء صندوق تعويضي يديره مجلس الامن ، وتجميد أرصدة الدولة المعتدية ينبغي أن تحظى باهتمام اللجنة الخاصة في دوراتها المقبلة . وهنا أود أن أنوه باتخاذ مجلس الامن لقراره ٧٧٨ (١٩٩٢) بوصفه قرارا يرسي سابقة هامة للمجلس تتمثل في تحميل الدولة المعتدية المسؤولية عن بعض الالتزامات والمدفوعات المحددة .

إن أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وتعزيز دور المنظمة أساسية في الجهود الجارية لإعادة تنشيط الامم المتحدة . ونأمل أن يعطي تقرير الامين العام اللجنة الخاصة دفعة جديدة إلى الامام في السعي إلى إكمال النظر في البنود المدرجة على جدول أعمالها والانتقال إلى مناقشة مسائل هامة جديدة .

ونثني على المفهوم الجديد الوارد في تقرير الامين العام والخاص ببناء السلم بعد انتهاء الصراع ، فهو يمثل إكمالا منطقيا لعمليتي صنع السلم وحفظ السلام . وإذ قلت هذا ، أود أن أسجل هنا أننا لا نقترح أي تقسيم أو فصل لهذه العناصر المترابطة . بل بالاحرى أنه يمكن ، بل يجب ، حسب ظروف الحالة المعينة ، استخدام بعض العناصر بصورة متوازية . ويجدر التأكيد على أن أي فكرة مبتكرة أو معالجة جديدة لا بد وأن تُرسم في حدود المبادئ المكرسة في ميثاق الامم المتحدة .

إن مجلس الامن الذي يتحمل مسؤولية أساسية عن صيانة السلم والامن الدوليين ، بعد أن تحرر من حالات الشلل في عصر الحرب الباردة ، قد أصبح دونما شك أداة أشد فعالية بكثير في اضطلاعه بولايته .

وفي نفس الوقت ، نعتقد أنه لا بد من إجراء تغييرات فيما يتعلق بتشكيل المجلس وطريقة عمله حتى يعكس على نحو ملائم الواقع الجديد ، إن إضفاء الطابع الديمقراطي على أجهزة الامم المتحدة يقتضي توفر الشفافية والمساءلة في عمل مجلس الامن كذلك . وهذا يفترض أيضا قيام علاقة متوازنة بين مجلس الامن والجمعية العامة والامين العام وفقا لاحكام الميثاق .

وقد تم التسليم على نطاق واسع بأن مفاهيم الامن لا تغطي الجوانب العسكرية والسياسية فحسب ولكنها تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية . ونحن نتفق بالكامل مع وجهة النظر التي ذكرها الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة بأن :

"التقدم السياسي والتنمية الاقتصادية صنوان لا يفترقان : وهما على نفس القدر من الاهمية ، ولا بد أن يُسعى الى تحقيقهما في آن واحد". (A/47/1 ، الفقرة ٦٤) وفي هذا السياق ، يؤيد وفدي النداء الموجه الى الامين العام من أجل وضع خطة للتنمية .

ويسجل وفدي باهتمام شتى الافكار المطروحة لتصحيح الحالة المالية الصعبة للغاية التي تواجهها المنظمة . وغني عن القول أن الاساس المالي السليم للمنظمة هو مسؤولية جماعية للدول الاعضاء كافة . ونحن نؤيد فكرة إنشاء صندوق احتياطي دوار لعمليات صيانة السلم بمبلغ ٥٠ مليون دولار للإسهام في تأمين التمويل اللازم للمراحل الاولى لعمليات صيانة السلم الجديدة .

وبالاضافة الى المقترحات والتوصيات المختلفة الواردة في تقرير الامين العام ، فإن المداولات الراهنة قد أسفرت عن مجموعة من الافكار الجديدة التي نعتقد أنها تتطلب دراسة متعمقة ومناقشة مكثفة من جانب جميع الدول الاعضاء . وفي هذا المقام ، يؤيد وفدي تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية لدراسة التقرير ومقترحات الدول الاعضاء ولتقديم توصيات محددة . ونأمل في اعتماد مقرر بهذا المعنى بأسرع وقت ممكن لتمكين الفريق العامل من بدء عمله أثناء الدورة الحالية .

إن تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة يجمع بين وصف أنشطة عملية إعادة الهيكلة الجارية ، والاستراتيجيات التطلعية للتصدي للتحديات العالمية . إن تقريري الامين العام تقريران يكمل كل منهما الآخر ، ونحن نعتبرهما إسهاما مفيدا من أجل تحقيق الهدف الذي حدده الامين العام لاستكمال المرحلة الحالية ، مرحلة تجديد المنظمة ، بحلول عام ١٩٩٥ الذي يوافق الذكرى الخمسين لإنشائها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، و ١٧٧/٤٣ المتخذ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أعطي الكلمة الآن لممثل وفد فلسطين بوصفه مراقبا .

السيد القدوة (فلسطين) : السيد الرئيس ، اسمح لي أن أتقدم لرئيس الجمعية العامة بالتهنئة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة لهذه الدورة وأن أعبر له عن تقديرنا له ولبلده الصديق بلغاريا . وسوف يتقدم رئيس وفد فلسطين للدورة السابعة والاربعين ، السيد فاروق القدومي ، له بالتهنئة ، باسم وفدنا ، عندما يتحدث أمام الجمعية في وقت لاحق .

اسمح لي أيضا أن أعبر عن تقديرنا العالي لمعالي السيد بطرس بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة على ما يبذله من جهود بناءة من أجل بناء أمم متحدة أكثر فعالية للمساعدة في بناء عالم أفضل يسوده السلام والعدل والرخاء .

اسمح لي كذلك أن أشكره على تقريره الهام : "خطة للسلام" الذي جاء استجابة لقمة مجلس الامن التاريخية التي مثلت ميكانيكية جديدة للتعاطي مع الامور الهامة التي تواجه العالم ، وهي ميكانيكية نأمل أن تتكرر في المستقبل ، بما يمكّن من تحقيق نتائج ملموسة . ولا ننسى هنا أن نشير الى أن فكرة القمة كانت قد وردت للمرة الاولى عندما اقترح رئيس فرنسا عقد قمة مجلس الامن لمعالجة الوضع في الشرق الاوسط .

إنها فرصة جيدة أن نتمكن من الإسهام في هذا النقاش الهام حول أنجع الوسائل لتحقيق سيادة السلام في العالم ، وذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، وحفظ السلام ، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع ، وحول كيفية قيام الامم المتحدة وأجهزتها المختلفة ، خاصة مجلس الامن ، بكل ما سبق بأفضل فعالية ممكنة .

ولعل هذا النقاش يكتسب مزيدا من الاهمية لانه يأخذ مكانه في هذا الوقت ، حيث تتوفر فرصة تاريخية لبناء عالم أفضل . لقد انهار النظام العالمي القديم بسمته الاساسية ، وهي الحرب الباردة وخطر المواجهة النووية . ومع حدوث ذلك انطلقت آمال كبرى حول بناء نظام عالمي جديد ، خال من خطر المواجهة ودمار الحروب ، وخال من المنافسة على مواقع السيطرة والنفوذ ، عالم قائم على أساس من العدل وسيادة القانون ، عالم يعطي الاهمية اللازمة للتنمية ومحاربة الفقر والحاجة ، ولحقوق الانسان ، وللحفاظ على البيئة التي يعيش فيها هذا الانسان . ولا شك انه خلال الفترة القصيرة التي حدث فيها التغيير في العالم ، تم تحقيق الكثير من الانجازات من بينها وعي أكبر بالمشاكل الحقيقية التي تواجه العالم ، ومن بينها قبول بأهمية الحوار المعمق بين الاطراف المختلفة حول هذه المشاكل وكيفية حلها ، وكذلك ازدياد استعدادنا جميعا لنضع جانبا مواقف تمسكنا بها لفترات طويلة من الزمن ، بالاضافة بالطبع الى العديد من التحولات الديمقراطية وتعزيز الحريات ، الذي جرى في العديد من الاماكن . ومن بينها أيضا حل العديد من المشاكل الاقليمية التي استمرت لفترات طويلة . ولكل ذلك أهمية كبرى لا يمكن إنكارها ، وبالمقابل ، فإننا لا نستطيع أن ننكر كذلك ، إننا مازلنا بعيدين عن الصورة المشرقة التي رسمناها في عقولنا للوضع الجديد لعالمنا . فمازالت هناك خلافات كبرى حول ترتيب الأولويات ، بل حتى حول التوصل لمعاني وتعريفات محددة للاهداف التي نرفعها وطرق تحقيقها . بالاضافة لذلك تزداد المعاناة الاقتصادية للجنوب ، وتزداد الهوة بينه وبين الشمال ، وتستمر عدة أزمات إقليمية بكل ما تمثله من تهديد للامن والسلم الدوليين بدون حل ، بل وتنفجر عدة أزمات جديدة بشكل فظيع ودون حتى إمكانية وضعها تحت السيطرة . وخلال كل ذلك ، لا بد لنا من الاعتراف بأن الثقة تتضاءل في الاساس الاخلاقي والقانوني لبعض المواقف والمخاوف تزداد من الانتقائية وإزدواجية المقياس ، ومن رغبة البعض في الهيمنة والسيطرة . ولعل كل ذلك بالضبط هو ما يعطي مزيدا من الاهمية لمناقشاتنا اليوم ، وللعديد من المناقشات الاخرى حول الوضع الدولي . ولعله من خلال ذلك نستطيع جميعا ، وسويا ، بناء النظام العالمي الجديد ، بسمته الاساسية ، بإذن الله ، وهي إقامة السلام العالمي والحفاظ عليه .

لقد استمعنا جيدا للنقاشات التي دارت حول تقرير الامين العام ، ونحن نستطيع القول إننا نجد أنفسنا في اتفاق مع روح التقرير ومع الكثير من الافكار والاقتراحات الواردة فيه ونحن نأمل أن تحظى هذه الاقتراحات بالنقاش اللازم لتحقيق الاتفاق العام حولها ثم تنفيذها . في هذا المجال ، اسمحوا لي بالتقدم ببعض الملاحظات التي نعتقد بانها هامة من وجهة نظرنا :

إننا نعتقد أن ما ورد في التقرير حول تقرير المصير للشعوب ، يعكس الرغبة في عدم تفاقم ظاهرة تفتت الدول ، وهو ما يجب أن يفهم بدون تعارض مع المبدأ المتعلق بالحق المطلق للشعوب تحت الاستعمار والاحتلال الاجنبي في ممارسة تقرير المصير ، وهو الحق الذي ورد كاحد أهداف الامم المتحدة في ميثاقها .

إننا نعتقد أن أهمية الامم المتحدة وازدياد دورها في مجال صنع السلم ، وحفظ السلام ، أمران يعتمدان على اضطلاع الامم المتحدة بدورها وبمسؤولياتها الطبيعية تجاه كافة الازمات والمشاكل الاقليمية بدون استثناءات أو انتقائية في هذا المجال تحت أي مبرر . كما أننا نعتقد أنه من غير المنطقي لمجلس الامن أن يقفز باتجاه الاضطلاع بمهام في مجالات جديدة ، بالرغم من أهميتها ، دون أن ينجز أعماله ، أو على الاقل أن يتعاطى بفعالية مع مهامه الاساسية وفقا لولايته الحالية . أكثر من ذلك فإننا نعتقد أن النجاح في تحقيق ما ورد في التقرير حول تفعيل عمل الامم المتحدة ومجلس الامن في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع ، جميعه مرتبط ليس فقط بقدرة مجلس الامن على فرض تنفيذ بعض الاجراءات القسرية لتنفيذ بعض قراراته تحت الباب السابع من الميثاق ، وإنما ، وهو أكثر أهمية ، مرتبط بتنفيذ ومتابعة قراراته الاخرى ، كل قراراته ، والالتزام الكامل بالمادة ٢٥ من الميثاق ، مرة أخرى بدون انتقائية أو استثنائية .

وفي مجال عمل مجلس الامن ، لا بد لنا أن نشير الى أنه بالرغم من وجود بعض الظواهر الايجابية في عمل المجلس مثل عدم استخدام حق النقض في العامين السابقين ، فإنه لا بد من التعبير عن عدم ارتياحنا لبعض الظواهر المتعلقة بعمل المجلس ، وفي مقدمتها غياب الشفافية ، والميل المتزايد للإنتقاء ، سواء في مجال تناول الازمات ، أو في مجال الالتزام باللوائح أو تنفيذ القرارات .

إننا بشكل عام نعتقد أن المجلس يجب أن يمر بعدة إصلاحات هيكلية ووظيفية ، بما يعكس بشكل أفضل الوضع الدولي الجديد ، ويمكنه من تحقيق نتائج أفضل . كما أننا نعتقد أن الاهمية المطلقة للمسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الامن ، وهي حفظ الامن والسلم الدوليين تقتضي إعطاء الاولوية لهذا الموضوع ، وتقتضي المشاركة

الفاعلة من قبل الجميع ، وهو الامر الذي يمكن أن يتم فقط في الجمعية العامة ، نحن مقتنعون بضرورة قيام الجمعية العامة باستكمال ومتابعة مناقشة تقرير الامين العام بشكل متكامل ، وهو ما يمكن أن يتم بشكل جيد من خلال مجموعة عمل مفتوحة الحضور .

نحن لا نستطيع أن ننكر ، أو حتى أن ننسى للحظة ، إننا ننتمي لفلسطين وللشرق الاوسط ، نعيش أزمتها يوميا ، لذلك فعندما نتأمل أو نتحدث عن الافكار والطرق لتحقيق السلام ، أو عندما نستمع للآخرين في نفس المجال ، فإننا لا نستطيع مقاومة المقارنة بين كل ما يقال من جانب ، وما يحدث في الشرق الاوسط من جانب آخر . عندما يكون الامر هو دور أكبر وفعال للامم المتحدة ، لا نستطيع إلا أن نتذكر أن الامم المتحدة قد منعت من الإشراف على ، أو حتى المشاركة في عملية السلام القائمة حاليا في الشرق الاوسط ، وعندما يكون الامر هو التقيد بقرارات مجلس الامن الممثلة للارادة الدولية ، لا نستطيع إلا أن نتذكر أن اسرائيل لم تلتزم بأي من القرارات المتعلقة بالوضع في الارض الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس منذ عام ١٩٦٧ ، بل ورفضت بعضها علنا ، بما في ذلك رفض استقبال لجان أرسلها المجلس . حتى عندما يكون الامر هو منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، بما في ذلك السلاح الكيميائي ، لا نملك إلا أن نتذكر أن اسرائيل تُمّكن يوميا من اقتناء وتكديس السلاح النووي .

لن أمضي قدما ، ولكن يبقى السؤال : كيف يمكن التوفيق بين فعالية هذه الافكار النبيلة من جانب ، وما يحدث في بلدنا ومنطقتنا من جانب آخر ؟ للأسف أن هذا غير ممكن . ولكن ذلك لن يجعلنا نفقد إيماننا وقناعتنا بهذه الافكار والانفتاح على العالم الجديد ، ولكنه يجعلنا مصممين على تغيير الوضع في منطقتنا ، بما ينسجم مع هذه الافكار . نحن مستعدون والبداية الصحيحة للآخرين هي في إنهاء التناقض بيت ما يقولونه وما يفعلونه ، بما يمكننا من الانطلاق في الاتجاه الصحيح ، نقيم جميعا سلاما عادلا ودائما في الشرق الاوسط كجزء لا يتجزأ من السلم والامن العالميين .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥